وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي الأغــواط
كلية العلوم الانسانية والاسلامية والحضارة
قسـم العلوم الاسلامية

الفتاوى الجزائرية المتعلقة بالاحتلال الفرنسي للجزائر

مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم السلامية

تخصص الفقه المقارن وأصوله

إعداد الطالبة: :
- عبدلي سارة

إشراف الدكتور:
-بلخير عمراني

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
الدكتور بلخير عمراني	أستاذ بحث أ	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية :1442/1441 هـ/ 2021/2020 م

اهداء

الى من بلغ الرسالة واداء الأمانة ونصح الأمة الى النبي الرحمة ونور العالمين سيد الخالق الهادي، البشير السراج المنير محمد صلى الله عليه وسلم الى من تحمل الصعاب لراحة وتوفيق ورفقائي بدرجة العلم حتى الرقي وسهر لرعايتي الى للذان ان قرنهما المولى عز وجل بالطاعة بعد طاعته الى نور الدرب وقرة العين الى من حملتني وهنا على وهن وسمع الطرب الليالي لأجلي واول كلمة نطقت بها شفتاي نبع الحنان امي الغالية دباب زهرة الى من كلت أنامله ليقدم لحظة السعادة وعلمني تسلق القمم ورسم لي طريق الامل ودافع عينيه سعادتي والدي الغالي عبدلي عيسى

و الى اخوتي الكرام

والى اخواتي

والى كل من ترك بصمة جميلة في حياتي

أهدي ثمرة عملي المتواضع

شكر وعرفان

قبل أن أقدم بالشكر والعرفان لأي كان أبديه لمن هو أولى به

ذو الجلال والاكرام ومن ثم اتقدم بالجزيل الشكر

الى من وقف معي في إنجاز هذا العمل وكان خير الدليل لي

الى الاستاذ المشرف " بلخير عمراني"

كما أتوجه الشكر وأخص بالذكر الى " سليمان شلبك"

والى "بولرباح عثماني" والى الأستاذ " أبوبكر الصديق تونسي"

في هذا العمل المتواضع ونشكر كل الأساتذة الكرام

الذين اخذوا بأيدي واوصلوني الى هذا المستوى العلمي

كما لا أنسى التقدم بالشكر الى كل أساتذة اللجنة العلمية التي قبلت

الاشراف على مناقشة المذكرة

كما اشكر كل من قدم لي نصيحة وأفادني بحرف

وأخر دعواتي أن الحمد لله رب العالمين

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على اشرف المرسلين وعلى أله وصحبه أجمعين أما بعد مرت الجزائر بتاريخها الحافل بالكثير من التضحيات والصعاب التي أتت على الأخضر واليابس من خلال عهد الاحتلال الفرنسي الى تاريخ الجزائر المعاصر، ونخص بالذكر فترة الاستعمار الفرنسي، حيث إن تاريخ الجزائر في هذه الفترة حافل بالكثير من المواضيع في مختلف المجالات السياسية منها والدينية والثقافية والاقتصادية التي عاشتها الجزائر مع الشعب الأبي.

فالجانب الفرنسي لم يترك مجالا للحرية للشعب الجزائري فقد تدخل في السياسة والتعليم والدين والثقافة وراح يصدر القرارات والاحكام دون مراعاة خصوصية البيئة الجزائرية وطريقة عيش المجتمع الجزائري وعقائدهم الدينية ... وحاول بكل الطرق طمس الثقافة واللغة العربية وتعميم الجهل والقضاء على الدين الإسلامي من خلال التنصير والتبشير المسيحي.

ليكون الدور الذي يلعبه العلماء والجمعيات للتصدي للكثير من هذ المواضيع من خلال الإفتاء الذي يعد من المواضيع التي تعكس حاليا من صورة المجتمع في أبعاده الدينية والاجتماعية والثقافية فكانت الرد على كثير من القضايا التي غير معناها الاستعمار الفرنسي وحاول استمالة الشعب نحوها من خلال العمل على السيطرة على الإفتاء وبث بعض الفتاوى التي في صالحه.

أهمية الموضوع:

ومن هنا تأتي أهمية الموضوع من خلال تناول الفتاوى في العهد الفرنسي في الجزائر، فهذا الموضوع من شأنه أن يكشف لنا جوانب عديدة عاشها المجتمع الجزائري من لمجموعة من القضايا كانت تعرف جدلا كبيرا في الحكم فيها رغم الاختلاف في الفتوى عند العلماء حيث أن الفتاوى كانت مظهرا من مظاهر الحياة منذ القدم حيث أن النقص في العلوم الدينية وحل المشكلات الدينية لا يكون الا بالفتوى التي تجيز أو تمنع. حيث كان

بروز العديد من العلماء والفقهاء الذين تصدوا للتدريس والتأليف والإفتاء والقضاء، وبهذا يعد الإفتاء جزء من حياة المجتمع الجزائري، فالمفتي هو العالم بأحوال العامة من الناس وأصبحت الفتوى أكثر من ضرورية، يرجع إليها فيما استعصى من الأمور خاصة وأن المجتمع في آخر فترة من العهد العثماني، شاعت فيه مظاهر البدع والخرافات.

أهداف الدراسة :

- التعرف على مكانة المفتي ومؤسسة الإفتاء في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي.
- التعرف على مدى مساهمة المفتون في حل الإشكالات التي جاءت بسبب الاحتلال.
- التعرف على أهم الفتاوى عن النوازل التي حدثت في المجتمع في عهد الاستعمار الفرنسي.
- التعرف على المجالات المختلفة للفتاوى ؟
- التعرف على تعامل فرنسا مع المؤسسات الفقهية وهل استطاعت تطويعها لصالحها أم أنها فشلت في ذلك.

أسباب اختيار الموضوع:

وزيادة على ذلك فإن من أسباب اختيار موضوع تتمثل في عوامل ودوافع عديدة نذكر منها:

– اوله الأهمية الكبيرة للمفتي في البلاد ومن خلال البحث في قضايا مختلفة من الفتاوى في جوانب متعددة، دينية، ثقافية اقتصادية سياسية واجتماعية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر اخترانا مواضيع التجنيد، والتجنيس والتنصير وثم الفتاوى الخاصة بالجانب الاجتماعي واطعام أهل الكتاب والزواج من الكتابيات فتاوى طعام أهل الكتاب فهذه الأمور وغيرها كانت حديث العام والخاص .

صعوبات الدراسة :

إن القيام بمثل هذا الهدف لا يخلو من صعوبات وعراقيل تواجه الباحث خلال مسار إنجاز العمل، ومن أهمها نذكر:

– الظروف الخاصة التي تعيشها البلاد وما فرضته جائحة كورونا .

– قلة المراجع الخاصة بالموضوع .

الدراسات السابقة:

ومن أجل إنجاز الموضوع تم الاعتماد على عدد من الدراسات التي تناولته في بعض جزئياته، وتعد دراسات وأبحاث شيخ المؤرخين الجزائريين أبو القاسم سعد الله من أهمها فقد تمكن من إفادتنا بالعديد من الوثائق والدراسات حول الإفتاء في مختلف كنبه، مثلما هو الحال في كتاب تاريخ الجزائر الثقافي"، الذي تناول في بعض أجزاءه مواضيع متعلقة بالإفتاء والمفتين. كما اعتمدنا على الدراسات السابقة لكل من ليلى بوهالي، مؤسسة الإفتاء في الجزائر خلال العهد العثماني، القرنين(10–13 هـ، 16–19م) ومذكرة عبد الجليل أولاد حمادي، النوازل المتعلقة بجهاد الجزائريين ضد الاحتلال الفرنسي جمعاً ودراسة .

منهج الدراسة:

وللإجابات عن إشكاليات البحث فقد اتبعت المنهج التاريخي لعرض مكانة مؤسسة الإفتاء قبل الاحتلال الفرنسي، والمنهج الوصفي لبيان الفتاوى التي كما وردت عن أصحابها وجهاتها، والمنهج الاستقرائي لاستقراء النصوص الواردة وتمحيصها، والمنهج التحليلي لتحليل الفتاوى وبيان مجالاتها.

منهجية الدراسة:

لذا قسمنا الموضوع الى فصلين الفصل الأول بعنوان مكانة المؤسسة الفقهية في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي تطرقنا فيه الى المبحث الأول: الحالة العلمية قبيل الاحتلال الفرنسي للجزائر من خلال التعليم في العهد العثماني وأهمية الوقف في تمويل التعليم وفي المبحث الثاني: الإفتاء والمفتون في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي

أما الفصل الثاني فجاء بعنوان الفتاوى المتعلقة بالاحتلال الفرنسي للجزائر حيث المبحث الأول: الفتاوى السياسية لكل من فتاوى الجهاد وفتاوى التنصير و فتاوى التجنيس و فتاوى

التجنيد الإجباري أما المبحث الثاني: الفتاوى الاجتماعية فكان لفتاوى الزواج من الكتابيات وفتاوى طعام أهل الكتاب

الإشكالية:

منه نطرح الإشكالية:

يتناول هذا البحث الإشكاليات الآتية:

- ما هي مكانة المفتي ومؤسسة الإفتاء في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي؟
- كيف ساهم المفتون في حل الإشكالات التي جاءت بسبب الاحتلال؟ وكيف أجابوا عن النوازل التي حدثت معه؟
- هل تناولت الفتوى مجالا واحدا؟ أم أنها تنوعت بين مجالات مختلفة؟
- هل استطاعت فرنسا تطويع المؤسسة الفقهية أم أنها فشلت في ذلك؟

خطة البحث :

الفصل الأول: مكانة المؤسسة الفقهية في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي

المبحث الأول: الحالة العلمية قبيل الاحتلال الفرنسي للجزائر

المطلب الأول: التعليم في العهد العثماني

المطلب الثاني: أهمية الوقف في تمويل التعليم

المبحث الثاني: الإفتاء والمفتون في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي

الفصل الثاني: الفتاوى المتعلقة بالاحتلال الفرنسي للجزائر

المبحث الأول: الفتاوى السياسية

المطلب الأول: فتاوى الجهاد

المطلب الثاني: فتاوى التنصير

المطلب الثالث: فتاوى التجنيس

المطلب الرابع: فتاوى التجنيد الإجباري

المبحث الثاني: الفتاوى الاجتماعية

المطلب الأول: فتاوى الزواج من الكتابيات

المطلب الثاني: فتاوى طعام أهل الكتاب

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع

الفصل الأول

مكانة المؤسسة الفقهية في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي

المبحث الأول: الحالة العلمية قبيل الاحتلال الفرنسي للجزائر

المطلب الأول: التعليم في العهد العثماني

أولا: السياسة التعليمية بالجزائر العثمانية

لقد عرف التعليم في العهد العثماني خصوصية، فالمتتبع لمساره يلاحظ أن التعليم كان مقتصرا على تعليم المبادئ الأولية للقراءة والكتابة، وهذا ما يفسر الانتشار الواسع للتعليم الإبتدائي هذا ما جعل الكثير من الباحثين والتربويين خاصة يصفونه بالتعليم الأولي.

كما عرف انتشارا واسعا للمدارس القرآنية، مما اعطى للتعليم الصيغة الدينية، وفي هذا الصدد يقول شمبر " : لقد بحثت قصدا عن عربي واحد في الجزائر يجهل القراءة والكتابة غير أنني لم أعثر عليه في حين أني وجدت ذلك في بلدان جنوب اوروبا[1]"

فعند دخول العثمانيين إلى الجزائر وبطلب من أهلها للتخلص من الغزو الاسباني عمل هؤلاء على الحفاظ عليها وحمايتها وفق قيمها ومبادئها العربية الإسلامية وكذا الإحاطة بمختلف الجوانب سواء الاقتصادية أو السياسية حتى أنهم اعتبروا أن الجزائر جزءا من الدولة العثمانية وتابعة لها، وبالتالي حافظوا على العادات والتقاليد بها لكن الجزائريين تأثروا ببعض مظاهر الثقافة العثمانية كاللباس والأكل [2]

وتجدر الإشارة ايضا إلى ان الاتراك لم يخصصوا مؤسسة بعينها للتربية والتعليم كما هو الحال في أيامنا هذه مثلا مديرية التربية، وزارة التربية الوطنية ووزارة التعليم العالي... وكما ان كل مستحقات ومتطلبات التعليم كانت تستند الى الوقف، وكذا تبرعات بعض الأفراد والجمعيات الخيرية الموجودة آنذاك، لان الدولة العثمانية لم تخصص ميزانية للتربية والتعليم.[3]

---

[1] زهية دباب، وردة برويس، السياسة التعليمية في الجزائر في العهد العثماني قراءة سوسيو تاريخية، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ، 2021، ص 176.

[2] عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، ط7،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1994، ص534.

[3] زهية دباب، وردة برويس، المرجع السابق، ص 176.

فالدارس للجانب الثقافي من تاريخ الجزائر العثمانية لا يجد ما يشير إلى أنه كان للدولة العثمانية سياسة تعليمية في الجزائر إذ أن التعليم فيها ارتبط بالأفراد والعائلات والمؤسسات الخيرية الحرة بينما ظل دور الدولة العثمانية هامشيا لعدم وجود مؤسسة حكومية خاصة به[1] وهنا برز دور الزوايا والمساجد التي كان يتعلم بها أبناء الجزائريين اللغة العربية وحفظ القرآن الكريم إلى جانب علوم متعددة كالعلوم الشرعية وقواعد اللغة وبالرغم من عدم اهتمام الدولة العثمانية بجانب التعليم إلا أنه انتشر وازدهر أوساط الجزائريين حيث كان تقريبا كل جزائري يعرف القراءة والكتابة [2]. وبفضل أموال الأوقاف والزوايا انتشر التعليم في مختلف أنحاء الجزائر وذلك لأن الدولة العثمانية نفسها لم تكن مهتمة بالجانب التعليمي في الجزائر والدليل على ذلك أن بعض الباشوات والدايات لم يهتموا بالدراسات اللغوية من بلاغة وبيان لأن اللغة كانت تمثل عائقا لهم بسبب أن ثقافتهم التركية كانت متواضعة [3]

ثانيا: أهم المؤسسات التعليمية بالجزائر العثمانية:

تنوعت وتعددت المؤسسات التعليمية في الجزائر خلال العهد العثماني والتي كان لها دورا كبيرا في ازدهار الحركة الثقافية للمجتمع الجزائري آنذاك لتحملها مهمة تعليم الفرد وتكوينه ومن بين هذه المؤسسات نذكر مايلي :

أ- **المساجد:** تمثل المساجد النواة الأولى كمؤسسة ثقافية وتعليمية ودينية في آن واحد حيث كان المصلون يجتمعون لأداء الصلاة والحضور خطبة الإمام في المركز الاول لإشعاع الروحي والعلمي وقد تميزت مدينة الجزائر بكثرة المساجد ، ومن اهمها المساجد نجد الجامع الكبير بالجزائر افخم بناء معماري عتيق، ثم مسجد كتشاوة ومسجد سيدة، ومسجد الأندلسين الذي ، بناه المهاجرون الأندلسيون سنة 1023 م .ومسجد علي بتشيني والملاحظ

[1] عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دارالأمة ، الجزائر، 2010، ص25.

[2] أبو القاسم سعد الله، محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1990 ، ص159 .

[3] عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص109 .

أن هذه المساجد كانت مرفوقة بمكتبات للقراء والطلبة والأساتذة، جل كتبه كانت دينية، إلا أن بعضها كان يحتوي على القليل من كتب العلوم والرياضيات والطب، مما جعل العهد العالي يتسم بالعلوم القرآنية النقلية أكثر من العلوم العقلية[1]

تعتبر من أقدم المؤسسات الثقافية، فمنذ ظهور الإسلام تولت الوظيفتين الدينية والتعليمية معا، وغالبا ما تنسب المساجد إلى مؤسسيها من السياسيين والتجار والعسكريين، أو إلى الأحياء الواقعة ما كجامع باب الجزيرة وجامع سوق الغزل بقسنطينة أو إلى صنعة أو حرفة أهل الحي كجامع الخياطين وجامع حي الرمان بتلمسان، وباعتبارها أداة ربط بين السكان كانت كل المدن والقرى تضم عدد من المساجد إضافة إلى ما يسمى بالجامع الكبير أو العنين، وتطلق هذه التسمية على المساجد التي اشتهرت بين الناس إما لسمعتها أو لقدمها وعادة ما يكون هذا النوع من المساجد هو المصلى للحاكم وبالتالي يكتسي أهمية معنوية مثال ذلك الجامع الكبير بالعاصمة والذي كان يعقد فيه أسبوعيا المجلس الشريف.

وعن دور المسجد يقول د. سعد الله "إنها ملتقى العباد ومجمع الأعيان ومنشط الحياة العلمية والاجتماعية وهو قلب القرية في الريف وروح الحي في المدينة إذ حوله تنتشر المساكن والأسواق والكتاتيب كما أنه كان الرابطة بين أهل القرية والمدينة والحي لأن الكل يشترك في بنائه[2].

وقد كان بناء المساجد عملا فرديا بالدرجة الأولى لا دخل للدولة فيه وإذا حصل وأن بنا أحد الحكام مسجدا فيكون من ماله الخاص، وهذا الفعل يعبر عن إحسانه وحبه للخير وليس عن واجبه السياسي.

[1] لبنى مهدي، صباح شريفي، الحركة التعليمية في الجزائر العثمانية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر ، 2010، ص 22.

[2] بخوش صبيحة، وضعية التعليم في الجزائر في العهد العثماني، المدرسة العليا الاساتذة في الآداب والعلوم الانسانية، ب س ، ص 138.

أما عن عدد المساجد في هذا العهد فلا نجد إحصائيات دقيقة ومؤكدة فهي تختلف من مصدر إلى آخر ويكون التفاوت أحيانا كبيرا جدا مما جعل البعض يرى في الإحصائيات المقدمة وأنها تضم الزوايا والربطات. كما أن تلك الإحصائيات عادة ما كانت تعبر عن الحواضر الكبرى وليس عن بقية مناطق القطر، فمدينة الجزائر تذكر المصادر أنه مع مطلع القرن 19 كانت تضم 9 جوامع و50 مسجدا بينما أخرى تذكر 13 جامعا كبيرا (جامع خطبة) و109 مسجد.

أما تلمسان فكان بما أواخر العهد المدروس 50 مسجدا منها جامع سيدي بومدين والجامع الكبير وجامع محمد السنوسي، وما لوحظ في هذا العهد هو الاختلاف القائم بين المساجد العثمانية (الحنفية) حيث كانت أنيقة وجيدة والخاصة بالأهالي المالكية والتي كانت متواضعة وغير معتني بهما وهذا ما أشار إليه الورتلاني لما وصفها قائلا: "فلا تكاد ترى في مدائنهم مسجدا عظيما قد أحدث بل قد جدد ولا واهيا قد أصلح بل لو سقط شيء من أكبر مساجدهم فأحسن أحوالهم فيه إن كان مبنيا برخام أن يعاد بآجر وجص وإن كان مخصصا أن يعاد بطين، بحيث تحد المسجد كأنه معرقة فقير هندي فيه من كل لون رقعة " وقد يكون حكمه هذا ناتجا عن مقارنته لها مساجد تونس والمغرب ومصر، بل أن هذا الحكم كان له بالغ الأثر على بعض البايات حيث تذكر المصادر أن صالح باي قسنطينة قام بتدبر أوضاع المساجد فأحصاها ورممها وأوقف عليها وجدد بعضها وأنشأ لذلك مجلسا علميا خاصا للنظر في شؤونها وفعل مثله محمد الكبير باي وهران[1].

ب- **الزوايا:**

احتلت الزوايا مكان الصدارة إلى جانب المساجد في تلك الفترة بين المراكز الثقافية إذ يعرفها ابن مرزوق الخطيب: " بأنها تلك المواضع المعدة لإرفاق الواردين وإطعام المحتاجين من

[1] بخوش صبيحة، المرجع السابق، ص 139.

القاصدين[1]"، ويطلق لفظ الزوايا في شمال إفريقيا على مجموعة من الأبنية ذات الطابع الديني وتعتبر الزاوية مدرسة دينية لتحفيظ القرآن[2].

الزاوية هي مؤسسة دينية إسلامية ذات طابع اجتماعي تتمثل في مجمعات من البيوت والمنازل مختلفة الأحجام والأشكال، تظم بيوت للصلاة وغرف لتحفيظ القران احتلت الصدارة بين مراكز الثقافة والتعليم خاصة بالأرياف، حيث مثلت المسجد والمدرسة في آن واحد، وهي تقوم بتعليم القرآن الكريم إضافة للفقه والعقائد وقواعد النحو والصرف والبلاغة والحديث ويقوم بتأسيس هذه الزوايا في الغالب رجال الدين المتصوفة الذين يرون أن بناءها يتمثل عملا خيريا لنشر الثقافة الإسلامية والمحافظة عليها.

تعتبر الزوايا من أهم مميزات العصر العثماني بالجزائر، فكانت كل مدينة كبيرة أو صغيرة إلا ولها زاوية، وكان من بين أهدافها ومقاصدها تعليم وتثقيف الطبقة العامة المعوزة من أبناء المجتمع المتعطش والمحتاج إلى ينابيع العلم والمعرفة، وقد أشادت بعض الدراسات التاريخية بالعدد الهائل للزوايا في الجزائر العثمانية، حيث يذكر المؤرخين المهتمون بهذا الشأن بأن زوايا بلاد القبائل كان عددها لا يقل عن أربعين زاوية في طليعتها زوايا سيدي عبد الرحمان اليلولي وسيدي محمد بوقبرين وسيدي علي بن الشريف واحمد بن ادريس وغيرها، هذا بالإضافة الى زوايا الصحراء) بوسعادة والهامل وسيدي خالد وبسكرة وسيدي عقبة وطولقة وعين ماضي وزوايا ناحية وهران...)[3]

والواقع أن الزوايا في الجزائر كانت لها مساهمة فعالة ودور ريادي في بناء الشخصية الوطنية الجزائرية وإبراز ثوابتها ومقدساتها، وفي هذا الشأن تقر بعض الدراسات على أن الزاوية هي التي حفظت لهذه الأمة المسلمة قرآنها ولغتها ودينها وأخلاقها الإسلامية أمام

---

[1] ابن مرزوق الخطيب، المسند الصحيح في مآثر مولانا أبو الحسن، تق :محمود بوعباد، شركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص413 .

[2] كفاح جرار، زوايا ثائرة من اللوحة والقلم إلى البندقية، منشورات الأنيس، الجزائر، د ت ، ص 19.

[3] بخوش صبيحة، المرجع السابق، ص 181.

المشاريع الاستعمارية الهادفة إلى طمس مقومات الهوية الوطنية، هذا إلى جانب دورها الجهادي إذ ما من ثورة أو انتفاضة أو مقاومة خلال القرن التاسع عشر الميلادي إلا وهو مقرون باسم شيخ زاوية ويشهد التاريخ النزيه أن شيوخ الزوايا وابناءهم ومريديهم كانوا أسرع من غيرهم مبادرة لجهاد العدو الإسباني والفرنسي فيما بعد، والجدير بالذكر أن الزوايا في الجزائر قد نجحت في هذه المرحلة من التنظير للبعد الوطني وقيمه في الأوساط الجماهيرية ومن جهة أخرى تمكنت من تربية روحية استندت التصوف الإسلامي ومقاصده النبيلة[1] .

قد كانت الزوايا مقسمة إلى قسمين وكل قسم منهما يقوم بدور معين فالقسم الأول يقوم بتحفيظ القرآن الكريم وترتيله ويلجأ إليه في الغالب الذين لهم معرفة بالحروف الهجائية وبعض آيات الذكر الحكيم، أما القسم الثاني فإنه يقوم بتدريس الفقه والعقيدة وقواعد النحو الصرف والمنطق والفلك[2].

ج –الكتاتيب:

كانت الكتاتيب من أهم مراكز الإشعاع التعليمي انتشارا في الجزائر خلال العهد العثماني ومن أكثر المراكز التعليمية انتشارا في الفترة العثمانية باعتبارها أقل وحدة في التعليم الابتدائي، والكتاب (جمع كتاتيب)، أو المكتب كما يسمى أحيانا. وكان يطلق عليه، وال سيما في العاصمة، اسم "مسيد" وهو بدون شك محرف من تصغير كلمة مسجد. وأما عن الطبيعة العمرانية " للكتاب" كان في الغالب عبارة عن حجرة، أو دكان في الأصل أو جناح في مسجد... بل إن بعض الواقفين كان يكتفي بفتح غرفة في منزله على الشارع ويجعلها كتابا للأطفال. وكذلك كان في زوايا المرابطين أجنحة خاصة لتعليم الأطفال وحفظ القرآن. وكانت الكتاتيب منتشرة في جميع الأحياء، وكثير منها كان يحمل اسم الحي الواقع فيه»[3]

---

[1] المرجع نفسه، ص 181.

[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1 ، المرجع السابق، ص249.

[3] صليحة بردي ، الممارسة التعليمية في الجزائر أثناء الحكم العثماني دراسة في الواقع والمعطيات ، مجلة الذاكرة، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (عين الدفلى) ، الجزائر ، 2018 ، ص 130.

وقد استمدت الكتاتيب قيمتها الثقافية من الأدوار التعليمية التي كانت تمارسها؛ فقد كانت الفضاء الذي »تقدم فيه ، إضافة إلى للأطفال بعض مبادئ الحساب مبادئ القراءة والكتابة وتحفيظ القرآن الكريم كله أو أجزاء منه، إضافة إلى بعض مبادئ الفقه.

ولم يكن التعليم في الكتاتيب ليرتبط بمراحل عمرية محددة، فعادة ما يتراوح عدد مريديه ما بين 15 20 طفلا يواصلون الدراسة به من 3 إلى 4 سنوات، أما من يرغب في مواصلة الدراسة فيبقى لسنوات أخرى من أجل تعلم، وحفظ القرآن كله.

كما لم تتول إنشاء الكتاتيب هيئة وصية مستقلة في اختصاصها بذلك، بل إن المشرفين على ذلك من حيث البناء والفتح كانوا من جميع طبقات المجتمع، فالباشوات، والبايات والموظفون السامون كانوا يشتركون مع الأهالي في هذه المهمة العلمية والخيرية[1]

كانت الزوايا منتشرة في أغلب المدن والقرى الجزائرية سواء كانت جبلية أو صحرواية وتكاثرت في المدن كثرة مفرطة حتى كانت تعد بالعشرات في قسنطينة وبجاية وتلمسان ... وكانت تعرف في الجزائر الوسطى باسم المسيد بسكون الميم وكسر السين الممدودة وفيها يتعلم الأطفال سواءا ذكورا كانوا أم إناثا من مختلف الأعمار ويجلسون على الأرض فوق الحصائر والسجاجيد في شكل دوائر نصفية فيما عليهم المدارس أجزاء من القرآن الكريم ويكتبونها على الألواح الخشبية المطلية بطين الصلصال بأقلام من القصب وصمغ من الصوف المحروق [2].

الذين يتولون التدريس بهذه الكتاتيب كان يطلق عليهم اسم الطلبة[3] في بعض الجهات والفقهاء في جهات أخرى أو المشايخ في غيرها الآخر وكان يتم تعليم الأطفال في الصباح من الساعة الخامسة حتى العاشرة وفي المساء من الساعة الثالثة عشر حتى السابعة عشر

[1] صليحة بردي ، المرجع السابق ، ص 130.

[2] يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1 ، دار الهدى الجزائر، 2009 ، ص21.

[3] محمد الأزرق، الكتاتيب القرآنية في الجزائر ودورها في المحافظة على وحدة الأمة وأصالتها، دار العرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 89.

لأنه في هذه الفترة يتلقى الأطفال تحفيظ القرآن الكريم وقواعد تلاوته وتجويده وترتيله وبعض العلوم الفقهية والشرعية وكذلك اللغوية والحساب [1]

د- **المدارس:**

عرفت المدارس انتشارا واسعا خلال العهد العثماني حيث كانت جل المدن والأرياف الجزائرية بها مدارس وكان إنشائها يتم على أيدي المحسنين وتمولها الأوقاف التي كان يحبسها أصحاب النفوس الخيرة والتي تهب عقاراتها لبناء هذه المدارس، ولم يكن للدولة العثمانية شأن بها ويرجع الفضل في انتشار هذه المدارس إلى التقاليد العلمية الموروثة، هذا وقد تنوعت العلوم والمعارف التي تدرس بتلك المدارس إلى ثلاث أصناف.

1- العلوم الدينية مثل تحفيظ القرآن الكريم وشرحه، وتفسير الحديث وتعليم الفقه.

2- علوم اللغة والآداب كالنحو، الصرف، البلاغة والعروض وقواعد الإنشاء باعتبارها أداة ووسيلة لإتقان العلوم الدينية.

3- العلوم التطبيقية والتجريبية كالفلك، الطب، الهندسة.

كانت تلك المدارس كلها تتخذ منهجا تعليميا واحدا دون أن تكون لها هيئة مركزية لتوحيد العلم غير أن العلوم المتداولة آنذاك والكتب المتوفرة هي التي تعرض منهاجا واحدا كما كان المعلمون والشيوخ كثيرا ما يتنقلون من منطقة إلى أخرى فالذي كان يعلم في الجزائر نجده يعلم في قسنطينة أو وهران[2].

المدارس من المؤسسات الثقافية تتمثل وظيفتها بصورة أساسية في تعليم مختلف العلوم الدينية وغير دينية، وانشاء المدارس يعد في حد ذاته تطور في الحياة الثقافية والتعليمية، وعرفت الجزائر هذا النوع من المؤسسات الثقافية منذ العصور الوسطي ثم تواصل انتشارها في العهد العثمانية، إلى حد الانبهار الأوربيين الذين زاروا الجزائر لكثرتها وانتشارها في

[1] يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا تاريخ الجزائر والعرب، المرجع السابق، ص214.

[2] مصطفى همشاوي، جذور نوفمبر1954 ، في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 197 .

القرى والمداشر حتى بين أهل البادية والجبال النائية وانتشار المدارس يكون حسب المدن والقرى فهناك مدارس عادية "ابتدائية أو مدارس ثانوية وعليا ومن أبرزها .

أ- **في مدينة الجزائر:**

كثرت المدارس الابتدائية في الجزائر ، وقد قال سعد الله أنها أنها تبلغ 100مدرسة. أما المدارس العليا في مدينة الجزائر التي كانت تلقي الدروس ومن أهمها مدرسة القشاشية وأيضا مدرسة الجامع الأعظم التي اشتهرت بعلومها ومدرسيها ..

ب- **في مدينة تلمسان وما جاورها :**

بلغ عدد المدارس في تلمسان حسب سعد الله هناك 50مدرسة ابتدئيه وهناك خمس مدارس عليا مثل مدرسة الجامع الأعظم ومدرسة وادي الإمام، ومدرسة مازونة ذات شهرة فهي تلعب دور في الإشعاع الثقافي وملتقى العلماء مثل مدرسة سيدي مدين التي درس فيها ابن خلدون ولا تزال حاضرة، وأيضا المدرسة المحمدية بمعسكر ذات الصيت الواسع حتى قال ابن سحنون في كتابه "كاد العلم ينفجر من جوانبها ، وأيضا مدرسة التاشفية التي استمر عطاؤها إلى غاية الاحتلال الفرنسي فكانت محضوضة بالعلوم والعلماء .

ج- مدينة قسنطينة:

لم تقل المدارس فيها أهمية مثل الجزائر وتلمسان فقد عرفت هي الأخرى إشعاعا علميا ثقافيا، خاصة في عهد صالح باي فقد عمل على تأسيس المدرسة الكتانية 1189-1775م ومدرسة جامع سيدي الأخضري 1203_1789م،هذه بنسبة للمعاهد العليا بقسنطينة أما بالنسبة للمدارس الابتدائية فقد بلغ 90 مدرسة منها مدرسة سوق الغزل ومدرسة سيدي أبي قصيعة.[1]

[1] رشيدة شدري معمر، المراكز التعليمية في الجزائر العثمانية 1518-1830م، مجلة معارف ، جامعة البويرة، 2016، ص 99.

المطلب الثاني: أهمية الوقف في تمويل التعليم

أولا : تعريف الوقف

لغة: الوقف بفتح الواو وسكون القاف، مصدر وقف الشيء وأوقفه بمعنى حبسه وأحبسه. وتجمع على أوقاف ووقوف[1]. وسمي وقفاً لما فيه من حبس المال على الجهة المعينة.

تعريف الوقف اصطلاحاً :

ذكر الفقهاء تعريفات مختلفة للوقف تبعاً لآرائهم في مسائله الجزئية، إلا أن أشمل تعريف للوقف هو:« تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة »[2]؛ إذ يؤيده ما رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أصاب أرضاً بخيبر، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها، فقال: يا رسول الله! أصبت أرضاً بخيبر لم أصب مالاً قط أنفس عندي منه، فما تأمر به؟ قال:« **إن شئت حبست أصلها، وتصدقت بها** »[3]،

ثانيا: البناء المؤسسي للمؤسسات الوقفية في الجزائر أواخر العهد العثماني.

تميز العهد العثماني بالجزائر بكثرة الأوقاف وانتشارها في مختلف أنحاء البلاد منذ أواخر القرن15م وحتى مستهل القرن19م، وأصبحت هذه الأوقاف في تزايد مستمر حتى أصبحت الأوقاف تشكل نسبة كبيرة من الممتلكات الزراعية الحضرية منذ أواخر القرن 18م. ففي سنة 1750م فقد تضاعفت العقود الأوقاف اثني عشر مرة مقارنة بسنة 1600م، وهذا التزايد المستمر للأملاك الموقوفة خلال هذه الفترة يمثل إحدى دورات المد الوقفي في تاريخ الجزائر. وفي هذه الفترة اتسع الوعاء الاقتصادي للأوقاف حيث أصبح يشتمل على الأملاك العقارية والأراضي الزراعية، إضافة إلى العديد من الدكاكين والفنادق وأفران الخبز والعيون والسواقي والحنايا والصهاريج، وأفران معالجة الجير، هذا بالإضافة إلى الكثير من الضيعات والمزارع والبساتين والحدائق المحبسة، حيث اشتهرت كثير من المدن بكثرة أوقافه.

(1)لسان العرب 9/359-360 ، ومحمد رواس قلعجي : معجم لغة الفقهاء ص508 .
(2)الزركشي: شرح مختصر الخرقي 4/268 ، ود. نزيه حماد : معجم المصطلحات الاقتصادية ص353 .
(3) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الشروط – باب الشروط في الوقف 2/982- رقم 2586 ، وفي الوصايا، باب الوقف كيف يكتب (3/1019- رقم (2620) ، ورواه مسلم في الوصية – باب الوقف 3/1255- رقم 1632 .

وكانت الأوقاف في الجزائر العثمانية تتوزع على عدة مؤسسات خيرية ذات طابع ديني وشخصية قانونية، ووضع إداري خاص، وهذا بيان بأهم المؤسسات التي كانت تنظم العمل الوقفي في الجزائر العثمانية: [1]

1- مؤسسة الحرمين الشريفين:

من حيث نشأتها تعد أقدم المؤسسات الوقفية فهي تعود إلى ما قبل العهد العثماني، وتؤول أموال أوقافها إلى فقراء مكة والمدينة، فتوجه تارة بالبر مع قافلة الحجاج وتارة بحرا إلى الوكالة الجزائرية بالإسكندرية في سفن إسلامية أو نصرانية، ومنها إلى الجرمين الشريفين وقد حظيت مؤسسة الحرمين بأغلبية الأوقاف في مدينة الجزائر ، حيث استمدت أهميتها من المكانة السامية التي كانت تحتلها الأماكن المقدسة في نفوس الجزائريين ، الذين أوقفوا عليها كثيرا من ممتلكاتهم، مما جعلها في طليعة المؤسسات الخيرية من حيث عدد الأملاك التي تعود إليها أو الأعمال الخيرية التي تقوم بها، فهي تقدم الإعانات لأهالي الحرمين الشريفين المقيمين بالجزائر أو المارين بها، وتتكفل بإرسال حصة من مداخيلها إلى فقراء الحرمين في مطلع كل سنتين، وكذلك كان يوكل إليها حفظ الأمانات والإنفاق على ثلاثة من مساجد مدينة الجزائر، حيث كانت تشرف على حوالي ثلاثة أرباع الأوقاف كلها وهذا ما تثبته بعض التقارير الفرنسية التي تعود إلى السنوات الأولى للاحتلال، حيث تؤكد بأن أوقاف مؤسسة الحرمين كانت تستحوذ على الشطر الأكبر من الأوقاف خارج مدينة الجزائر وخارجها، فمن هذه التقارير ما أورده "Genty de bussy" من أن أوقاف الحرمين كانت تقدر بـ 1373 ملكا منها 70 ضيعة يشرف عليها مباشرة وكلاء الحرمين. أما قنصل فرنسا Valiard فقد ذكر أن كل بيوت الجزائر وما يحيط بها من أراضي فتعود لأحباس الحرمين.

[1] رشيدة شدري معمر، المرجع السابق، ص 102.

2- مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم

وهي من حيث كثرة عددها ووفرة مردودها تحتل الدرجة الثانية بعد أوقاف الحرمين ولعل هذا يعود أساسا إلى الدور الذي كان يلعبه الجامع الأعظم في الحياة الثقافية والاجتماعية الدينية، ولقد كانت أوقاف الجامع الأعظم بمدينة الجزائر تناهز 550 وقفا كانت تشتمل على المنازل والحوانيت والضيعات وغيرها، ويعود التصرف فيها للمفتي المالكي الذي يوكل أمر تسيير شؤونها إلى الوكيل العام الذي يعاضده وكيلان وكانت تصرف عوائد أوقاف الجامع الأعظم على الأئمة والمدرسين والمؤذنين والقيمين إضافة إلى أعمال الصيانة وسير الخدمات.

3- مؤسسة أوقاف سبل الخيرات الحنفية

هذه المؤسسة الوقفية ذات الطابع الخيري كانت خاصة بالأحناف أسسها شعبان خوجة سنة 999هـ/1590م ، واتجه نشاطها إلى المشاريع الخيرية العامة كإصلاح الطرقات ومد قنوات الري وإعانة المنكوبين، وذوي العاهات وتشييد المساجد والمعاهد العلمية وشراء الكتب ووقفها على طلبة العلم وأهله، وكانت مكلفة بإدارة وصيانة أملاك ثمانية مساجد حنفية أهمها " الجامع الجديد "، كما كانت تسير أوقاف سبل الخيرات إدارة منظمة تضم أحد عشر عضوا بينهم ثمان مستشارين منتخبين ، و ناظر أو وكيل أوقاف المؤسسة وكاتب ينظم عقود المؤسسة، ويعين الوكيل والكاتب وجميعهم غالبا من بين أهل العلم، ويضاف إليهم شاوش (مستخدم) كان مكلفا بالسهر على أبنية هذه المؤسسة وتسهيل عمل وراحة 08 طلاب – قراء– يقرؤون القرآن بجوار المؤسسة. [1].

وأما أملاكها فقد كانت تقدر بثلاثة أرباع الأوقاف العامة ،وقد تم إحصاء 92 حانوتا يعود لمؤسسة سبل الخيرات، ثمانية منها كانت مستغلة من قبل اليهود، وهذه إشارة لسماحة الاسلام وعدالته بين مواطنيه، وغلتها السنوية الاجمالية قدرت بنحو 4455ريالا، يضاف إلى

[1] عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص109

ذلك أنه كان لمؤسسة سبل الخيرات أربع مخازن ملحقة بالفنادق غلتها السنوية 156 ريال إضافة إلى حمامين غلتها السنوية 165 ريال.

4- أوقاف مؤسسة بيت المال:

تعتبر مؤسسة بيت المال من التقاليد العريقة للإدارة الإسلامية بالجزائر التي تدعمت في العهد العثماني وأصبحت تتولى إعانة أبناء السبيل ويتامى والفقراء والأسرى، وتتصرف في الغنائم التي تعود للدولة، كما تهتم بشؤون الخراج وشراء العتاد، وتشرف على إقامة المرافق العامة من طرق وجسور وتشييد أماكن العبادة، كما كانت تهتم بالأملاك الشاغرة، كما تتولى تصفية التركات وتحافظ على ثروات الغائبين وأملاكهم، كما تقوم ببعض الأعمال الخيرية مثل دفن الموتى من الفقراء وأبناء السبيل ومنح الصدقات للمحتاجين.

وكان يشرف على هذه الهيئة الخيرية موظف سام يعرف ببيت المالجي يساعده قاضي يلقب بالوكيل، ويتولى شؤون التسجيل فيها موثقان يعرفان بالعدول ، ونظرا لأهمية هذه المؤسسة فإن المشرف عليها يتمتع بصلاحيات متزايدة والاستقلال في إدارة شؤون بيت المال. [1].

5- مؤسسة أوقاف الأندلسيين:

قامت هذه المؤسسة الوقفية بعد محنة الأندلسيين الذين نزحوا إلى المغرب العربي واستقروا في المدن الساحلية وساهموا في الحرب ضد الاسبان ، وترجع أولى عقود هذه المؤسسة حسب المؤرخ الفرنسي ديفوكس "Devoulx" إلى سنة 980هـ/1572م. فقد كان أغنياء الجالية الأندلسية يوقفون الأملاك على إخوانهم اللاجئين الفارين من جحيم الاندلس.

وقد تعززت مؤسسة أوقاف الأندلسيين بعدها بتأسيس مركب ثقافي وتعليمي وديني سمي بزاوية الأندلسسين، ثم تكاثرت مشاريعهم الخيرية حتى بلغت بالفرنك الذهبي 408072 في عام1837.

[1] عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص109

6- أوقاف الزوايا والأولياء والأشراف:

تعود أحباس هذه المؤسسات المستقلة عن بعضها إلى أضرحة الأولياء الصالحين والأشراف والمدارس التي اسسوها في حياتهم ، وتتمثل مهمة هذه الأحباس في تسديد التكاليف الجارية للمؤسسة التعليمية أو الدينية، وكانت فوائضها تعود إلى فقراء الأشراف وأوقاف بيت المال وقد كانت كثيرة في مختلف المدن وخاصة منها مدينة الجزائر، فكانت تقدم لها الهدايا والهبات وتحبس عليها الأملاك فتكونت بذلك لكل منها ملكية. وأشهر هذه المؤسسات تلك التي ترجع إلى ضريح سيدي عبد الرحمان الثعالبي والتي بلغت احباسها 72 عقارا، وقدرت مداخيلها بحوالي 6000 فرنك فرنسي عام 1937.

7- أوقاف المرافق العامة: الطرق والعيون والسواقي

ويصر كثير من المؤرخين على تسمتها بالمؤسسة غير الدينية نظرا لدورها التقني في مدينة الجزائر غير ان نشأتها كانت بدوافع دينية والرغبة في الثواب الجزيل بإرواء عابري السبيل ورعايتهم، وقد جرى العرف على ذلك حتى سميت العيون الموجودة في الماكن العمة ب " السبيل" .ولا يزال هذا المصطلح يستعمل حتى اليوم للدلالة على المنافع العامة.

وقد أوقفت عدة أملاك داخل مدينة الجزائر وخارجها للإنفاق على المرافق العامة كالطرقات والحنايا والسواقي والأقنية ، وكل هذه المرافق كانت تحظى بالعديد من الأوقاف ويقوم عليها وكلاء وشواش يعرفون بأمناء الطرق والعيون والسواقي.

8- مؤسسة الأوجاق: أوقاف الجند والثكنات

لقد كان لكل من الثكنات السبع الموجودة في المدينة أوقافها الخاصة بها التي ترجع مداخيلها إلى العسكر المقيم في غرفها التي كانت تأوي ما بين 200 و300 رجل للغرف الصغيرة وما بين 400 و600 للغرف الكبيرة. ويعود اصل هذه الأوقاف إلى الجنود الذين ترقوا في رتبهم العسكرية، حيث ارتبطت أهمية العقار الموقوف بأهمية الارتقاء في الرتبة او المنصب الإداري الذي يحوزه الواقف، ولكن الجند يحصلون على أجورهم من الباشا فقد كانت مداخيل

الأوقاف تصرف في أشياء ترفيهية مثل الهدايا التي يقدمها وكيل الوقف لجنود الغرف الوقفية، هؤلاء الوكلاء يتم تعيينهم من قبل مقيمي الغرف ودون تدخل السلطات المحلية مما يوحي بديموقراطية القرار في المؤسسة الوقفية الأوجاق واستقلاليتها عن السلطة المحلية.[1].

إدارة الأوقاف: تعود إدارة الأوقاف من الناحية الشرعية إلى قاض المدينة، فهو المكلف بتطبيق وصايا المحبين في استعمال الحبس أو صرف غلته فقد أسندت مهمة الأوقاف قضائيا إلى المجلس العلمي الذي يضم علماء ال مذهبيين ويمكن تلخيص هذه المهمة في الصلاحيات التالية:

– جمع الغلة السنوية من إيجار واستغلال العقارات المحبسة وتوزيعها حسب وصايا المحبسين.

– إصدار الحكم الشرعي في المعاملات المختلفة التي تمس هذه العقارات من إيجار واستبدال وإحياء.

– صيانة هذه العقارات وتعيين الوكلاء الأكفاء عنها.

ومن المسائل الجارية في جلسات المجلس العلمي قضية "العناء"، فحين يكون العقار في حالة متقدمة من التدهور بحيث لا يمكن استعماله أو حين يهدم كليا، تعرض أرضه للإيجار السنوي حيث يمكن للمستأجر إعادة بنائها واستغلالها بكل حرية، فيتفق المستفيدون مع المستأجر على الإيجار السنوي ويتوجهون إلى المجلس للحكم على صحة العناء وسداد القيمة المبذولة بحضور أهل الخبرة[2].

. الهيئة الإدارية للأوقاف:

يسير العقار المحبس موظفون تعينهم السلطات العمومية والقضائية (الباشا أو المفتي) ويدعون الوكلاء أو النظار، ويتم اختيار هؤلاء الموظفين حسب سمعة الشخص في المجتمع

[1] د يحي بوعزيز، "أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين"، مجلة الثقافة ، العدد 36، الجزائر، 1981، ص 11.

[2] مصطفى أحمد بن حموش، المدينة والسلطة، دار البشائر، ط1، 1999، ص 116.

من جهة وتقواه ونسبه من جهة أخرى، ورغم ذلك فإن هذا التعيين غير مؤيد حيث يمكن نقضه حين يظهر لدى المجلس العلمي أو الحاكم سوء التسيير أو إهمال من الوكيل[1].

ويختلف الوكلاء في مسؤولياتهم حسب أهمية مؤسسة الوقف المسندة إليهم من حيث عدد العقارات المحبسة، ولكون مؤسسة الأوقاف الحرمين هي أكبر المؤسسات فإن ناظرها كان يعتبر من أكبر الموظفين الإداريين في مدينة الجزائر.

أما عن وظيفة هؤلاء الوكلاء، فقد كانت تشمل إدارة العقارات المحبسة من حيث الصيانة اليومية، كإصلاح البناء وشراء زيت المصابيح وفرش قاعات الصلاة ودفع أجور العمال والمعلمين، وكذلك جمع مداخيل تلك العقارات من إيجار واستغلال[2].

وبالرغم من أن الأتراك كانت جهودهم متجهة إلى حركة الجهاد والصراع ضد القراصنة ولم يهتموا بالجانب الثقافي ذلك لأن الدولة العثمانية نفسها لم تكن مهتمة بالجانب التعليمي في الجزائر والدليل على ذلك أن بعض الباشوات والدايات لم يهتموا بالدراسات اللغوية من بلاغة وبيان، لأن اللغة كانت تمثل عائقا لهم بسبب أن ثقافتهم التركية كانت متواضعة ،إلا أن ذلك كله لا ينفي وجود سياسة تعليمية في الجزائر العثمانية هذه الأخيرة التي كانت قائمة على نظام رسمي يغلب عليه الطابع الذاتي الحر الخاضع للموروث التقليدي والذي يضم مؤسسات تعليمية مختلفة كالكتاتيب، الزوايا والمساجد وهذه المؤسسات كانت تدل على التعليم العربي التقليدي الذي كان يطغى على الحياة في المجتمع الجزائري آنذاك حيث كانت الثقافة الجزائرية عربية إسلامية أصلية تتمحور حولها العلاقات الاجتماعية والثقافية والمقومات الجزائرية ومنها اللغة[3].

---

[1] مصطفى بن حموش، المرجع السابق، ص117.

[2] سعدي، الجزائر في التاريخ، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص426

[3] شوقي عطا الله جمل، المغرب العربي الكبير بالعصر الحديث (ليبيا –تونس – الجزائر– المغرب)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977، ص102.

ففي القرنين الرابع عشر والخامس عشر ميلاديين كان بالجزائر مراكز ثقافية مزدهرة وكان فيها أساتذة متمكنون من علوم الفلسفة، الفقه ،الأدب ،النحو والفلك، وكانت المدارس كثيرة العدد منتشرة في كل ربوع البلاد وكان التعليم فيها شرعي، ديني ومدني ولم تكن الأمية سائدة في الأوساط الجزائرية قبل مصيبة الاحتلال 1830م فلقد كانت الكتاتيب والمساجد والزوايا تقوم بمهمتها في تعليم الأمة وتنشئتها تنشئة عربية دينية صالحة.

فبالرغم من فترة الركود الثقافي والفكري بالجزائر في العصر العثماني وبالرغم من عدم ظهور حركات تجديدية فكرية ولا انتفاضات علمية ذاتية ومع أن اللغة العربية لغة التعليم ولغة الشعب إلا أن الدولة العثمانية قد اتخذت التركية لغة رسمية فكان إنتاج اللغة العربية يكاد ينحصر في الموضوعات الدينية والتعليمية والقليل من الشعر.

سيطر على الحياة الثقافية آنذاك كل من الدروشة والشروج على أعمال المتقدمين وبذلك تحولت الزوايا من مركزها الثقافي إلى الانزواء حتى كادت الحياة الثقافية تخلو من الإبداع وسارت في مجرى التقليد وإتباع ما اكتسبه السلف حيث برز بعض العلماء الأجلاء في الدين واستطاعوا أن يحتلوا مكانة مرموقة بين مشاهير المسلمين وحققوا بنشاطهم الفكري والعلمي ما يذكره التاريخ ومن بينهم أبو رأس الناصري الذي ناظر علماء المشرق والمغرب الذين اعترفوا ببراعته ولقبوه بشيخ الإسلام[1].

كما أنه لا يجب تحميل العثمانيين مسؤولية المشروع الثقافي لأنهم لم يشكلوا عائقا، في وجه استمرار الحياة الثقافية بل تميز الحكام العثمانيون باحترامهم للعلم والعلماء وبالرغم من ذلك انتشر التعليم في كافة أرجاء الايالة الجزائرية حيث يذكر شهود عيان فرنسيين أن الجزائر في بدايات الاحتلال كانت نسبة الأمية بها منعدمة تقريبا وأن سكان الجزائر معظمهم يعرفون القراءة والكتابة كما شاعت الثقافة الموسوعية والحفظ أوساط الجزائريين آنذاك إذ أن الثقافة

[1] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1830-1954، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2005 ، ص51

والحضارة في الجزائر كانت على قدم وساق ووصلت إلى حد منافسة حضارة بعض الدول الأوروبية وقد صرح الكاتب أليكس دي توكفيل أمام المجلس الوطني الفرنسي سنة 1847م بأنه كان للجزائر حضارتها الخاصة رغم تخلفها واعترف قائلا بأننا قد جعلنا المجتمع الإسلامي الجزائري أكثر شقاء وأكثر بربرية مما كان عليه قبل وجودنا إذ أن الجزائر قبل التواجد الفرنسي بها كانت تتمتع باستقرار داخلي هذا الأخير الذي شجع تطور الثقافة والروابط الثقافية بين الجزائر وغيرها من الدول.

المبحث الثاني: الإفتاء والمفتون في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي

المطلب الأول: الإفتاء خلال العهد الفرنسي

المفتي منصب ديني، يقع مقر صاحبه بالمسجد وبخاصة في المدن الكبرى خلال العهد الاستعماري، وقد قلد الفرنسيون في ذلك نظام الحكم العثماني الذي كان سائدا عند مجيئهم إلى الجزائر، وهناك مناصب دينية أخرى ملحقة بالمسجد، وهي الإمام والخطيب والمؤذن وقُراء القرآن(الحزابون)، وهؤلاء كلهم تحت مسؤولية المفتي[1]

"المفتي هو المجتهد...العارف بالأدلة العقلية المثبتة لوجود الله...وأن يكون(صاحبها) عارفا بأدلة الأحكام وأنواعها.. وأن يكون عدلا ثقة." ويعرِّف أحمد العدوي هذا المنصب بأنه "من المناصب الشريفة في الدين لأنها من الخطط التي يستقيم بها أمر الأمة وتنتظم شؤونها وترعى مصالحها وتصان حقوقها."

أي أن صاحب هذا المنصب مكلف بالإخبار عن حكم الدين لمن استفتاه من الناس. وأنَّ فتواه التي يصدرها تُحَل بها القضايا وتستقيم أمور الناس.

أما "ديبون" و "كوبولاني" فيبينان مكانة المفتي ومهامه فيذكران أن المفتي "يمثل أعلى درجة في السلم الديني، وهو الذي يدير الجامع الرئيسي، وهو رئيسه، ويؤدي صلاة الجمعة ويعلم التوحيد ويصدر الفتوى."4 وعلى هذا النحو فإن منصب الإفتاء هذا جد هام، في الجزائر المستعمَرة، في إدارة المسجد؛ إذ يفرض عليه، بالإضافة إلى ما سبق، مراقبة مختلف الأشخاص المتواجدين في المسجد كالإمام والحَزّاب والمؤذن وغيرهم، ويقوم بمهام مادية كشراء الأفرشة والحصائر، ويقوم بدور الإمام في بعض الحالات؛ بحيث نجده يؤم صلاة الجمعة ويلقي خطبتها. أما خلال شهر رمضان فيلقي الدروس الدينية في المسجد وبخاصة

[1] عبد الله بن عبد المحسن التركي، أصول مذهب الإمام أحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت 1998. ص. 727.

قبل صلاة العشاء. وهو يجلس في مقصورة المسجد حيث يستقبل الزوار للإجابة عن استفساراتهم[1]

6وهو الذي يؤم الناس في صلاة الاستسقاء في فترة الجفاف، مما يعطي هيبة وأبهة على موكب المصلين، كما يذكر أحد الكتاب الفرنسيين Lucien Golvin.

كانت السلطات الإدارية الفرنسية هي التي تختار من يتولى هذا المنصب من بين المتعلمين الذين يخدمون القضية الفرنسية. وهو واقع بين الاستماع إلى ضميره ووطنه وبين تنفيذ رغبات من عينه ويمده براتب شهري ثابت. ولهذا فإن منصبه هذا يعتبر شرفيا أكثر منه واقعيا، لأنه مرتبط بخدمة من عيّنوه حتى لا يغضبهم، بل إنه قد يُغضب مواطنيه في مواجهة السلطات الفرنسية. ورغم أنه كان يُختار من بين الأئمة البارزين فإن سلطاته كانت محدودة، كما أن دائرة تصرفه كانت محدودة أيضا، إذ ليست له يد على الإمام المتواجد خارج المدينة أو الدائرة المحددة له.

نستنتج مما سبق أن المفتي كان متواجدا في المدن الجزائرية الكبرى؛ فالجزائر العاصمة مثلا كان بها مفتيان (مالكي وحنفي) أحدهما بالجامع الكبير والآخر بالجامع الجديد، وفي قسنطينة كان بها مفتيان (مالكي وحنفي)، وبوهران مفتي واحد.

وقد بلغ عدد المفتين في آخر العهد الفرنسي خمسة وعشرون مفتيا و124 إماما، و21 مدرسا، و150 من الحزابين والمؤذنين. وهناك أشخاص آخرون غير هؤلاء يعملون بالمسجد

ثانيا: تعريف هئية الإفتاء

يمكن تعريفها هئية الافتاء على أساس أنها أشبه ما يكون بديوان المظالم، تفصل في قضايا وشكاوى الأفراد المتعلقة بالجانب الشرعي، التي لا يمكن للقاضي أن يفصل فيها[2] أحيانا، وبمفهوم أوسع هي إحدى المؤسسات العليا التي وجدت بمدينة الجزائر، وكانت تعقد

[1] أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ط1،دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998م، ص.392

[2] لطيفة حمصي، مقال نفسه، ص.89

جلساتها بضريح الولي الصالح سيدي عبد الرحمان الثعالبي، ثم انتقلت إلى الجامع الأعظم سنة 1099هـ[1].

وتكمن أهمية هيئة الإفتاء، لكونها أخذت صفة محكمة الاستئناف بحيث تجتمع مرة واحدة خلال الأسبوع لترفع إليها القضايا التي طعن فيها من طرف المحكمتين الحنفية والمالكية، وخلال اجتماعها بدار الإمارة يوم الخميس من كل أسبوع بالجامع الأعظم تعرض عليها وقد مثلت قضايا التحبيس أعلى نسبة في جلسات هذه الهيئة، لكن هذا لا ينفي وجود الكثير من القضايا التي عرضت عليها، فقد لعبت دورا بارزا في إدارة حياة الأفراد والمجتمع الجزائري في تلك الفترة [2]

ثانيا: مؤسسات الإفتاء:

لعبت المساجد في الجزائر دور المنشط للحياة العلمية والاجتماعية فضلا عن دورها الديني، المتمثل في أداء الخطب والصلاة، وقد كان المسجد أو الجامع على حد سواء رابطة بين أهل القرية والمدينة لأنهم يشتركون جميعا في أداء الوظائف فيه[3]، ووجد في مدينة الجزائر خلال سنة 1245-1830م "14" مسجدا حنفيا، و" 92" مسجدا مالكيا، مما يعني انتشارها على نطاق واسع نهاية العهد العثماني[4] .

01- الجامع الكبير:

شيد هذا الجامع في أول رجب من سنة 490هـ-1097م ويعد من أقدم وأهم المباني الدينية في مدينة الجزائر، تمثلت مهمته في خدمة المسلمين، وذلك بفضل الأئمة والمفتين

[1] عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر، دكتوراه ، التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2000م_2001م، ص. 121

[2] لطيفة حمصي، هيئة الإفتاء بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني قراءة في وثائق المحاكم الشرعية، مجلة العلوم الإنسانية، ع (41)، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2014م، ص. 93

[3] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج1، ص. 246

[4] محمد صالح أشرف سيد ، المراكز الثقافية في دار السلطان (الجزائر) أواخر العصر التركي، أماراباك، ع (07)، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا جامعة قطر النرويج، 2013م، ص. 67

والمدرسين القائمين به، يشترك في تحبيس أوقافه المالكية والأحناف، والجامع الكبير إمامه مالكي، وهو الأكثر شهرة بين الناس، بحيث يعود وجوده إلى ما قبل العهد العثماني، ويعتبر مركزا يعقد فيه مجلس الفتوى، وهو مقر المفتي المالكي. [1]

استُخدم المسجد التاريخي كمستودع للسلاح ومسكن لرؤساء الأساقفة إبان الاحتلال الفرنسي للبلاد عام 1830 حتى تدميره عام 1844 من قبل الجنرال الدوق دو روفيغو القائد الأعلى للقوات الفرنسية. الذي كان تحت إمرة قائد الحملة الفرنسية الاستعمارية "دوبونياك" بعد حرقه المصاحف الموجودة فيه.

وحوّل الجنرال الفرنسي المسجد إلى إسطبل؛ في محاولة لضرب كل ما يمت بصلة للشريعة الإسلامية والقضاء على مقومات الجزائر التي تشكل الثقافة العربية والإسلامية والأمازيغية نسيج شخصيتها.

وبعد صدور قرار تحويل جامع كتشاوة إلى كاتدرائية على يد القائد الأعلى للقوات الفرنسية الجنرال الدوق دو روفيغو، انتفض سكان العاصمة على هذا الإجراء واعتبروه مساسا بحرمات الدين الإسلامي، واعتصم ما يزيد على أربعة آلاف جزائري داخل المسجد دفاعا عنه، غير أن روفيغو لم يتوان في قتلهم والتنكيل بهم في ساحة الشهداء، وقال جملته المشهورة "يلزمني أجمل مسجد في المدينة لنجعل منه معبد إله المسيحيين[2]."

02- الجامع الجديد أو (مسجد الجامع الجديد) :

الجامع الجديد مقر المفتي الحنفي، وهو مقام شيخ الإسلام في اسطنبول، والمفتي الحنفي مقدما عن المالكي، وقد بني الجامع الجديد في القرن الحادي عشر هجري بأموال سبل الخيرات وهي مؤسسة حنفية، ساهمت في بناء الكثير من المساجد عن طريق أوقافها[3]

[1] أحمد بحري، الجزائر في عهد الدايات دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية، ج 1، دار الكفاية، الجزائر، د.ت، ص، ص. 319، 320

[2] https://www.aljazeera.net/news/miscellaneous/2019/5/31/مسجد-الجزائر-استعمار-الإمبراطورية

[3] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص. 247

ثالثا: الشروط المتعلقة بالمفتي

المفتي هو الذي يقوم مقام النبي صلى الله عليه وسلم، وهو الموقع عن الله عز و جل ومقصد الخلائق في تفاصيل الحلال والحرام، ومعرفته واسعة بأحكام الشريعة وأدلتها. وبالتالي فان الرجل لا ينبغ أن يكون مفتيا إلا إذا توفرت فيه مجموعة من الشروط، التي وضعها العلماء والتي تتمثل فيما يلي:

-أن تكون له نية، فان لم تكن له نية لم يكن عليه نور.

-أن يكون عالم و حليم كما يجب أن تتوفر فيه صفة الوقار والسكينة

-أن يتحلى بالقوة وان تكون له معرفة واسعة، إلى جانب الكفاية ولا مضغه الناس .

- أن يكون بالغا، مسلما، فقيها، مجتهدا و عادلا.

- أن تتوفر فيه شروط الاجتهاد ولا عدالة الكف عن الترخيص والتسهيل، بحيث يجب عليه ألا يذهب مذهب الشدة ولا يميل بهم إلى طرف الانحلال.

- أن يكون عارف بطريق الاحكام وهي الكتاب والسنة، كما يعرف ما يتعلق بذكر الاحكام والحلال والحرام دونما فيه من القصص والامثال والمواعظ كما يحيط بالسنن المروية عن الرسول صلى الله عليه وسلم، كما يعرف أحكام الخطابة وموارد الكلام ومصادر من الحقيقة و المجاز .

- يجب عليه أن يعلم أن فتواه مدار لإصلاح الناس، فقد قال الشاطبي عن المفتي البالغ ذروة الدرجة هو الذي يحمل الناس على المعهود الوسط فال يذهب مذهب الشدة ولا يميل بهم إلى طرف الانحلال، وان باب الترخيص مفتوح على المفتي يعالج به حال الناس.

- أن يكون حسن القصد في اختيار ما يختار، لا يختار لإرضاء حاكم أو لهوى نفسه.

- يجب عليه أن لا يتبع أهواء الناس بل المصلحة العامة.[1]

[1] ليلى بوهالي، مؤسسة الإفتاء في الجزائر خلال العهد العثماني، القرنين(10-13 هـ، 16-19م) ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ الجزائر الحديث، جامعة محمد بوضياف. المسيلة ، 2018-2019، ص 9.

– يجب أن يكون رصين الفكر صحيح النظر والاستنباط متيقظا سواء في الحر أو العبد ...

– أن لا تأثر فيه قرابة ولا عداوة

– ينبغي عليه أن يخلص في فتواه فلا يبغي عليه في فتواه إلا وجه الله تعالى فلا يصل في فتواه إلى الظلم و الجور.

–العمل بما يعلم وما يأمر به الناس حتى يكون قدوة لغيره.

– مراعاة العرف وذلك من خلال مراعاة عرف البلد وعاداته أثناء فتواه فلا ينبغي عليه(أن يكون متبصرا لمكر الناس وتذرعهم[1]

رابعا: وظائف المفتين في هيئة الإفتاء

يقوم المفتي بأداء وظيفة المتمثلة أساسا في حل مشاكل الناس الدينية، المتعلقة بقضايا مختلفة ترد على المفتين بقصد الحصول على حكم وجواب فيها وقد تقلد المفتي عدة وظائف إلى جانب الإفتاء أهمها:

مشاركة المفتين في بناء المساجد

بدأت حركة بناء المساجد في الجزائر فترة العشرينات مبادرات جماعية وفردية مما يدل على أن الشعور الديني كان سائدا في الأمة الجزائرية .

وقد دل على هذا الشعور ما كان يشاهد وروي من فوض بعض أعيان الجزائر والأفراد إلى بناء المساجد وترميم الجوامع، ولقد أشادت جريدة المغرب بقيام أعيان بلدة سيق – التابعة لعمالة وهران – اليتي كانت خالية من مسجد يصلي فيه سوى بيت مكتراة يصلي فيها الأوقات الخمسة فانتدب لهذا العمل الخيري المختار بن و نان، فاشترى أرضا وبنى فيها جامع جميعة وجهزه تجميع لوازمه من وسائل الطهارة وفرش وغيرها. ولما كمل بنائه سلمه حبسا على المسلمين، وفي يوم 5 جويلية من سنة 1903م ذهب مفتي مدينة وهران إلى بلدة سيق وحضر جل أعيان القرية وما حولها وباني المسجد، وصلى الإمام المعين من طرف

[1] ليلى بوهالي، المرجع السابق، ص 10.

الإدارة الفرنسية، فكان هذا التقييد من جريدة المغرب على صفحاتها لهذا العمل والسعي المرور تنويها بصاحب هذا العمل ليكون أسوة حسنة لغيره من أبناء الجزائر يتبعوها وخطة جيدة يعملون عليها في مثل هذه المشاريع التي تعود على سكان الوطن بالخير.[1]

وتتمثل مشاركة المفتين أيضا في حضورهم في تدشين المساجد والزوايا وإلقائهم الخطب المشجعة والمرغبة في مثل هذه المشاريع، فقد شارك في مدينة وهران في احتفال أقيم لفتح زاوية تيجانية لإقامة الصلوات الخمس أسسها المصلح والسياسي أحمد ابن ناصف بجانب ضريح جده الولي سيدي بن ناصف، وحضر هذا الاحتفال بتلك الزاوية جمع من العلماء والأعيان والموظفون على اختلاف مناصبهم.

دور المفتي في التعليم والاصلاح

المساجد وقف على وظائفها الشرعية من إقامة الصلاة وتلاوة القرآن وذكر و تسبيح وسائر وظائف العبادات، ويجمع الأغراض الشرعية التي تراد لعمارة المساجد ترتيب التدريس فيها، سواء كانت الدروس علمية محضة كالتي يتلقاها التلامذة الذين يقصد منهم أن يكونوا علماء المستقبل أو وعظية كدروس الوعظ والإرشاد التي يقصد منها تحسين حالة العامة الدينية والدنيوية بأساليب الرغبة والرهبة. وللمفتي دور أساسي في التعليم الديني وفي الإصلاح بين الناس.

دور المفتي في التعليم الديني :

من حيث أن المساجد لله يجب أن تكون مفتوحة الأبواب لكل أحد يريد إقامة الشعائر بها وهي وظائفها المتقدمة وأعظمها التدريس ها، خصوصا من برج تفعه للعموم المزية فيه

[1] ملاح الهواري، الإفتاء والمفتون في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي، دكتوراه ، التاريخ والحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة ، وهران، 1436هـ 1437هـ / 2015-2016م، ص. 75

كرسوخه في العلم وصلاحه وإقبال الناس عليه، فليس من شريعة المساجد أن يحجر على من أراد التطوع بالتدريس في هذه المساجد [1]

– **قيادة ركب الحج ومشيخة الإسلام** : هاتين الوظيفتين من أهم الوظائف وأدقها، فقد تقلدها الشيخ عبد الكريم الفكون[2]، علما أن هذا المنصب كان بحوزة مفتي الحنفية فقط دون غيره، وهذا ما يدل على مكانة هذه الأسرة السياسية وبالإضافة إلى ما ذكر، فإن المفتي يتحرى هلال عيد الفطر ويعلن عنه، أما بالنسبة للمفتي الحنفي فقد كان يشرف على استغلال الأوقاف المخصصة للمساجد الحنفية[3].

06– **الإمامة، الخطابة، التدريس، ووكالة الأوقاف** : كان المفتي نفسه يتولى خطبة الجمعة في الجامع الكبير، وصلاة العيدين، فهو إذا مفتي وخطيب ووكيل في الوقت نفسه، وكان بعض المفتين ينوب عنهم غيرهم في الخطابة أيضا[4].

ومن أمثلة المفتين الذين جمعوا بين الإفتاء والخطابة والتدريس المفتي قدورة، وتولى إلى جانب ذلك وكالة الأوقاف بالجامع الكبير، ولم يكن من الضروري الجمع بين كل هذه الوظائف دفعة واحدة وبعض الوظائف الهامة والحساسة لم تكن محل المداولة بين المفتين كالخطابة والإفتاء، صاحبهما يتولى وظيفة التدريس، ولكن العكس غير صحيح، فالإفتاء والخطابة وظيفتين بالغتين في الأهمية

ولم يكن المفتين يستقرون في مناصبهم، مما يتداول عليهم من تعيين وعزل، وقد فسر العلماء ذلك على أنه راجع إلى عدم الاستقرار السياسي، أو تخلي المفتين أنفسهم عن المنصب تحت ظروف معينة، واختلفت طريقة تعيين المفتين، فأحيانا كان تعيينهم لأجل

[1] ملاح الهواري، المرجع السابق، ص 76.

[2] حسين بوخلوة، عبد الكريم الفكون القسنطيني حياته وآثاره، ماجستير، التاريخ والحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2008م /2009م، ص. 65

[3] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ...، ج 1، ص. 259

[4] حسين بوخلوة، المرجع السابق، ص. 83

قضاء مصلحة معينة كالاستفادة من ثروتهم مثلا، كما حدث مع المفتي أحمد زروق بن عمار، الذي تولى الفتوى لأجل إصلاح الجامع الأعظم لأنه كان ثريا، ثم عزل بعد ذلك وصيغة تعيين المفتين في مناصبهم كانت تأتي على الشكل الآتي : « تبدأ بالبسملة والحمد لله والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم، في سطر واحد، ثم في السطر الثاني يبدأ مضمون التعيين بعبارة (يعلم الواقف على أمرنا هذا ...) ثم يضاف إلى إحدى هذه العبارات اسم الشخص الذي يراد تعيينه».

وتوارثت بعض الأسر العلمية بالجزائر وظيفة الإفتاء المالكي والحنفي على حد سواء، كعائلة ابن العنابي وعائلة قدورة[1]، ويمكن القول بأن سبب هذه الظاهرة التي شاعت شاعت بين هذه الأسر، تعود إلى المساعدة التي قدمتها للعثمانيين، حين بدأوا في توطيد حكمهم بالمدن، ومثال ذلك ما قدمه الفكون وأسرته في سبيل تسهيل التواصل بين السلطة والرعية في مدينة قسنطينة[2] كما فعل المفتي سعيد قدورة حين ورث ابنه وظيفة الخطابة رغم صغر سنه، وتوارثت أسرة ابن العنابي وظيفتي الإفتاء والقضاء، ونفس الأمر حدث مع أسرة ابن باديس والفكون، وابن نيكرو[3].

خصصت الدولة العثمانية راتبا شهريا لمنصب الإفتاء، وكان مشروعا في الأصل أن يأخذ المفتي مرتبا شهريا من بيت مال المسلمين حتى يتسنى له أداء وظيفته على أكمل وجه، بحيث يمنح المفتي الحنفي بدخل 344 ويليه المفتي المالكي بدخل 150 ثم مباشرة القاضي الحنفي، ويليه القاضي المالكي، ويضاف إلى هذا المدخول بعض الهدايا والصدقات وأوقاف المساجد والزوايا وأشار المؤرخون من خلال وثائق أرشيفية، أواخر العهد العثماني على أن المفتي الحنفي يتلقى راتبا شهريا أكثر من نظيره المالكي، وذلك راجع إلى الحضوة التي يتمتع بها عند السلطة لكونهم أحناف .

[1] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص. 120

[2] ملاح الهواري، الإفتاء والمفتون في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي...، ص. 06

[3] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج 1، ص. 399

المطلب الثاني: المذاهب الاسلامية

أولا-المذهب الحنفي:

على الرغم من أن مذهب الدولة العثمانية، هو المذهب الحنفية[1]، إلا أن علماء الجزائر كانوا مالكية[2]، و المذهب الحنفي ظهر في بادئ الأمر بمسقط رأس الإمام أبي حنيفة، في الكوفة وما جاورها من بلاد العراق وبغداد والبصرة، وهذا راجع الاعتماد الدولة العباسية له[3]، ولا يختلف اثنان حول دخول المذهب الحنفي إلى بلاد المغرب بل وأسبقيته على المذهب المالكي، وذلك عن طريق كل من علي بن زياد، وابن الأشرس، والبهلول بن راشد، وعبد الله بن المغيرة، وعبد الله بن فروخ، وعبد الله بن غانم، من خلال جلوسهم إلى أعلام هذه المدرسة، ويذكر أن الأسد بن الفرات كان قاصدا الإمام مالك، للأخذ عنه، فلم يجده، فسافر إلى العراق ووجد محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة فأخذ عنه، وسار إلى إفريقيا، وسبب مجيء المذهب الحلفي إلى بلاد المغرب، هجرة المشارقة الأحناف واحتكاكهم بزعماء المذهب الحلفي الذين كانوا أساس مذهب الدولة الرسمي، وهكذا انتشر في إفريقيا والمغرب والمغرب، وهذا استنادا إلى أن ولاة بني الأغلب قد نشروا المذهب في شرق الجزائر وتونس زمن الخلافة العباسية، حوالي سنة (184-/800م)، وعم هذا المذهب في كل بلد كان تحت حكم الدولة العباسية، بصفة أو بأخرى، فمنها من تغلغل وسط المجتمع ، ومنها من كان فيها مذهبا رسميا، ومكث المذهب في الخلافة العباسية أكثر من خمسمائة سنة وهو يطيق، لأن القضاة كانوا يعينون إلا على هذا المذهب[4]، وزاد انتشاره والعمل به أيام العثمانيين بالجزائر وخاصة في مجال التحبيس.

---

[1] ناصر الدين سعيدوني والمهني البوعبدلي، الجزائر في التاريخ العهد الثاني، م، و، ك، الجزائر، 1984، ص 137.

[2] حسين بن رجب ابن المفتي، تقيدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها، ط1، تر: فارس كعوان، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص86.

3 عبد الحليم الجندي، أشعة الفقه الإسلامي أبو حنيفة الشافعي- مالك بن حنبل، ع 138، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ، مصر 1972م، ص 35.

[4] محمد ابو زهرة، ابو حياته وعصره وارائه وفقهه ، ط2، دار الفكر العربي، د م ، ص 15.

ثانيا-المذهب المالكي:

انتشر مذهب مالك بن أنس[1]، في الحجاز والبصرة ومصر، وما والاها من بلاد افريقية والأندلس، والمدرسة المالكية التي برزت بالقيروان وصل صداها إلى المغرب الأوسط من المراحل الأولى، ويذكر أن أبا القاسم الزاوي وبكر بن حماد وأحمد بن أبي عون الوهراني وأحمد بن نصر الداودي، ثم. أبو عبد الملك، ومروان البيوتي، عاشوا في نهاية القرن الثاني للهجرة، وهذا أبو القاسم الزاوي، أخذ عن مالك، وهو من قبائل الزواوة أي من المغرب الأوسط (الجزائر)، واستقر المذهب في عهد سحنون بن القاسم الذي فتح أعين المغاربة على الإمام مالك، ومن الذين ساهموا في نشره بشكل كبير سحنون القيرواني أحد أتباع مالك من خلال الشرح المدونة "، وفي عهد الدولة الإدريسية سنة (172هـ- 788م) أقر مؤسسها الأول بأحقية إتباع المذهب المالكي في المغرب الأوسط (الجزائر) وقراءة كتاب الموطأ وحسب ما تم إحصاؤه حول أتباع هذا المذهب فإنهم الأغلبية من السكان ، فقد كانت قبيلة زناتة و دولة صنهاجة في الجزائر على مذهب الإمام مالك[2]

[1] د ابو عبد الله مالك بن أنس : هو ابن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحي المدني، ولد سنة 93، ينتهي إلى قبيلة يمنية، توفي ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة انظر محمد أبو زهرة، ملك حياته وعصره، آراءه وفقهه، ط1، دار الثقافة العربية للطباعة دمشق، سورية، 1365/ 1946م، ص، ص، 24، 26.

[2] خالد بوهند، المذهب الحنفي ورجاله ببلاد المغرب الإسلامي من خلال كتب الطبقات والتراجم، الحوار المتوسطي، ع (07) مخبر البحوث والدراسات الاستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2019م ،ص، 111،

الفصل الثاني

الفتاوى المتعلقة بالاحتلال الفرنسي للجزائر

المبحث الأول: الفتاوى السياسية

المطلب الأول: فتاوى الجهاد

أولا: الزوايا وفتاوى الجهاد

إن متابعة ومراقبة الزوايا قد قلص بل وشل حركة مركز مهم من مراكز المقاومة ضد الهيمنة الاستعمارية، فقد تلقى ضباط المكاتب العربية تعليمات بمقتضى منشور صادر من الحاكم العام بتاريخ 27 نوفمبر 1847 بجمع كل المعلومات المتعلقة بالزوايا وأتباعها، وتمت مراقبتها مراقبة محكمة، كما بين هذا المنشور حقيقة اقتنعت بها السلطات الفرنسية من خلال تجربتها في الجزائر على أن "الحياة الرسمية" للمجتمع الجزائري إنما يترجمها قادتها العسكريون في حين أن أحاسيسها وتوجهاتها كان يعبر عنها بصدق زعماؤها الروحانيون ولاحظت من خلال هذا المنشور أن هذا العنصر المهم الذي على أساسه تكتمل الأبحاث في المشروع الاستعماري كان قد أهمل تقريبا في مختلف تقارير المكاتب العربية من أجل ذلك أعطيت تعليمات دقيقة بهدف دراسة الزوايا دراسة عميقة واستجابة لتلك التعليمات كشف تقرير مكتب قسنطينة خلال شهر جويلية 1852 "أن الزوايا والمساجد تشكل موضوع مراقبة يقظة وشديدة من طرف هذه المؤسسة، في أوساط تجمعات عناصر تلك المؤسسات الدينية تنشأ الدسائس وتعلوا الأصوات الحاقدة ضد سيطرتها وترتل الآيات القرآنية الخالدة والداعية إلى الجهاد".[1]

حيث نعرج الى بعض الطرق التي لها مشاركة في المواقف السياسية مع العلم أن هناك طرقا" اهتمت بخدمة الدين والعلم من بينها القادرية والرحمانية والصوفية فبعد اطلاع شامل لنشاط الطرق الصوفية الجزائرية إبان الإحتلال كشف التاريخ بأن هناك طرقا" غايتها تعليمية أو دينية في الأساس وإدراج الطريقة القادرية والرحمانية لإرتباط نضالهما في الأساس

[1] صالح فر كوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى) (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2005)، ص. 279

بتغيير خارطة الأحداث السياسية في الجزائر ولو أن هناك العديد من الطرق التي لها مساحة من المقاومة في سجلها الخاص وسنوجيز الطرق فيما يلي:

أ- الطريقة القادرية:

وتنسب القادرية إلى الشيخ عبد القادر الجيلاني [1] وأول من أسس فرعا للقادرية في الجزائر هو الشيخ مصطفى بن المختار الغريسي سنة 1200 وفروع هذه الطريقة كانت موجودة من قبل في مختلف المدن ولها زوايا وأضرحة وقباب ومساجد في الجزائر وتلمسان وغيرها ولها أوقاف كثيرة، كانت ترسل مع الحجاج إلى الزاوية الأم في بغداد، وبقى الحال كذلك في العهد الفرنسي ولكن في ظل إجراءات مغايرة متضمنة قيود عديدة وللقادرية طريقة للذكر وطقوس معينة ليس مجال التطرق إليها والرجوع إلى كتاب سعد الله في جزئه الرابع وكذا الجزء الأول سيحقق ذلك. وبرز نشاط القادرية إلى جانب المقاومة الشعبية بإلتفاف إخوان الطريقة القادرية من حول الأمير عبد القادر وتعاونت كل الطرق في عهد الأمير من رحمانية ودرقاوية وطيبية وشيخية وبعد انتقال زعمائها إلى فرنسا والمشرق بقيت بقايا الطريقة –في الجزائر وفي ظل الاحتلال – وانتشرت في مختلف أنحاء القطر، وظهر لها فروع أخرى في شرق البلاد وجنوبها وكان لها دور بارز أثناء غزو فرنسا للصحراء ومنهم نذكر زوايا عميش (الوداي) والروبستات (ورقلة) كما نذكر زاوية نقطة وزاوية الكاف وكلتاهما بتونس ولكن لهما نفوذ بالجهات المجاورة في الجزائر كما نذكر زاوية منعة بالأوراس.

وقد حدث للقادرية ما حدث لكل الطرق إبان الاحتلال فقد أصبحت جميعها تقريبا تحت رحمة المخابرات الفرنسية والضغط المتعدد الجوانب لكي تعمل وفق إرادة المحتل، كما وظفت في العديد من المناسبات عن علم أو جهل من زعمائها، ولاسيما عند حاجة الفرنسيين إلى نفوذ هذه الطرق في الصحراء حيث خططوا لاكتشافها واحتلالها وربطها بمستعمراتهم الإفريقية، وعند إعلان الحرب العالمية الأولى وجه الشيخ الهاشمي بن إبراهيم (مقدم زاوية

[1] أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه ، ج 4، ط.1، ص. 42.

عميش) نداء إلى إخوانه يبشرهم بانتصار فرنسا وانكسار ألمانيا، كما استطاع أن يجند كثيرا من أتباعه خلال الحرب العالمية الأولى.

توفي الشيخ الهاشمي بن إبراهيم سنة 1923 وتولى ابنه عبد العزيز القادرية من بعده وقام عبد العزيز بن الهاشمي بالانضمام إلى جمعية العلماء المسلمين الجزائرية سنة 1937 وفتح مدرسة باسمه في زاويته وتوجيه دعوة إلى وفد الجمعية لزيارة المنطقة فما كان من السلطات الفرنسية هذه المرة إلا أن اعتقلت الشيخ عبد العزيز وزملاءه المعلمين المصلحين وأعلنت حالة الطوارئ في المنطقة متهمة إياهم بالإعداد للثورة بالتواطؤ مع جهات أجنبية (إيطاليا وألمانيا) وقد وضعت السلطات الفرنسية شيخا آخر من العائلة على رأس الزاوية.

كان سردنا لهذه الأحداث وتوقفنا عندها بشيء من التدقيق لنصل إلى نتيجة مفادها أن استفادة السلطات الفرنسية من بعض فروع القادرية كان مؤقتا بالمقابل فإن شيوخ فروع زوايا القادرية استفادوا أيضا من تأكيد تأثيرهم ونشر نفوذهم واستفادوا ماديا من استعمال المال للتعلم وقد عرفنا أن الشيخ عبد العزيز قد ناصر حركة الإصلاح وفتح مدرسة بزاويته القادرية لينتهي به الأمر إلى السجن وظلت القادرية مصدر قلق بالنسبة للفرنسيين لعلاقاتها الخارجية بشيوخ القادرية في بغداد وبيروت ولكون القادرية كانت جسرا للدعاية العثمانية وحركة الجامعة الإسلامية وهم يعتبرونها من الطرق المعادية للمسحيين كما كانت القادرية تاريخيا من الطرق القريبة من السلطة العثمانية ويقدر الفرنسيون عدد أتباع الطريقة القادرية في الجزائر بـ:[1]

- 1882: 14.574 إخوانيا، 268 مقدما، 29 زاوية.
- 1897: 24.578 إخوانيا، 558 مقدما، 33 زاوية.

ومن ضمن الإخوان هناك 2.695 إمرأة أو حونية.

- 1906: 25.000 إخوانيا (منهم 2.800 من النساء) و33 زاوية .

[1] أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه ، ج 4، ط.1، ص.58.

يمكننا القول انطلاقا مما حدثتنا كتب التاريخ أن القادرية جاهدت ضد الاستعمار الأوروبي وحاربت الوثنية والتنصير ومن مواقف أسرة الهاشمي الشريف وقوفهم لصالح الثورة التحريرية وتزويدها بما تحتاجه من ثروة وما قام به أحد أبناء القادرية يعد إثباتا" على نضالها إذ تبرع بقصر الباي بتونس الذي اشتراه عام 1946 [1] للثورة التحريرية ورفع فيه علم الجزائر ونصبت فيه أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية .

ب- الطريقة الرحمانية :

مؤسس الطريقة هو محمد بن عبد الرحمن الأزهري الجرجري وخليفته علي بن عيسى المغربي وقد طال عهد ابن عيسى وانتشرت تعاليم الزاوية وعاصر الاحتلال الفرنسي إذ توفي سنة 1836، ويتوالى خلفاء الزاوية لنصل إلى الحاج عمر الذي تولى شؤون الزاوية سنة 1844 [2] وقد أدى دورا في مقاومة زواوة سنة 1857، وقد هدمت الزاوية في عهده واضطر الحاج عمر إلى الهجرة إلى تونس ثم إلى الحجاز وعلى اثر احتلال زواوة سنة 1857 نفي الحاج عمر إلى تونس وتم إنشاء فرع في الكاف (تونس) للرحمانية ومن هناك اتسع نفوذها في سوق أهراس ونواحيها، وبقي الحاج عمر في المهجر ولكن الإخوان اختاروا بعده شيخا آخر هو الشيخ محمد الجعدي، وجاء في وقت محاصرة الفرنسيين للرحمانيين في كل مكان وتشريد السكان وحرق المداشر وبعده انتخب الشيخ محمد أمزيان الحداد شيخا للطريقة وفي عهده اشتهرت الزاوية الأم بالعلم والحيوية وعادت إلى نشاطها السالف رغم محاولات الإدارة الاستعمارية السيطرة على الزوايا ورغم مكانة الشيخ الحداد فلم يستطع أن يوحد كل الفروع حتى في زواوة نفسها ولكن هذا التفرع لم يمنع انضمام الرحمانية إلى إخوان الشيخ الحداد بعد إعلانه الجهاد سنة 1871.

[1] عمير أوي أحميده، رسالة الطريقة القادرية في الجزائر الجزائر : دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2003)، ص. 68

[2] أبو القاسم سعد الله، المصدر نفسه ، ج 4، ط. 1، ص.143

وعن دور آخر للرحمانية في أولاد جلال فالشيخ المختار بن خليفة الجيلالي قد ساند ثورة الزعاطشة عام 1849 وأرسل النجدة إلى الشيخ بوزيان وقد شارك إخوانه بالإضافة إلى ثورة الزعاطشة في انتفاضة سنة 1861 في الجلفة المعروفة (بقضية بوشندوقة).

ثانيا: حضور العلماء في الجهاد الجزائري

ومما يدل على تلك الصلة الوثيقة بين المجاهدين والعلماء أن المساجد والزوايا كانت مقرات يجتمع فيها المجاهدون تقصدا لبركة المكان – للتخطيط ولهندسة الثورة، كما كان للعلماء دورهم البارز في التعبئة الروحية للمجاهدين من خلال الدروس وحلق الذكر التي كانوا يشرفون عليها لفائدة المجاهدين.

يذكر الشيخ محمد الصالح الصديق أنه في يوم من الأيام سنة 1955م دُعي من قبل أحد قادة الثورة يدعى محمد اعزّورن لإلقاء درس بمناسبة 17 رمضان للمجاهدين في قرية قرب أزفون في معنى قوله تعالى قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمۡ فِئَةٗ فَٱثۡبُتُواْ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرٗا لَّعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ٤٥ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ وَٱصۡبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ٤٦ ﴾[1]

وذكر الشيخ محمد الصديق في موضع آخر عن نفس القائد (محمد إعزوزن) أنه يوم اندلاع الثورة، وعندما هم بالذهاب طلب من شيخه أن يوصيه فأوصاه: انصروا دين الله، وأقيموا شريعته، واحموا حدوده، وانشروا قيم الإسلام وفضائله، وحذار حذار من الظلم فإنه ظلمات يوم القيامة، ثم تلا هذه الآية: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ ٧ ﴾[2].[3]

[1] الأنفال: 45 – 46.

[2] سورة محمد: 7.

[3] محمد الصالح الصديق، رحلة في أعماق الثورة، دار هومة الجزائر دط، ص 93.

هذه الشهادات وغيرها التي تحكي واقع الجهاد الجزائري تؤكد على الدور البارز للعلماء في مرافقة ومشاركة المجاهدين في جهادهم، بالسلاح، وبالنصيحة، وبيان الأحكام الشرعية في أحكام الجاهد وغيره من مسائل الفقه.

ثالثا: أهم نداءات القادة الثوار والعلماء

أ- [نداء الأمير عبد القادر إلى سكان الشرق]

(الحمد لله وحده وحكمه هو الدائم: أيها المسلمون! أخرجوا أخيراً من العمى الذي أغرقتكم فيه التجارة مع الكفار، اعترفوا بحيلتهم الماكرة، واحكموا حسب الأحداث.

عندما أراد الفرنسيون أن يجعلوكم تستسلمون لهم قالوا لكم: "استسلموا لنا، نحن نضمن دينكم ونساءكم وأطفالكم. لا نحرج بأي صفة كانت تقاليدكم، ونحترم قوانينكم. قد نتكلف على السهر بأن تحكموا بعدالة، وألا تصيروا ضحية القمع عليكم عندما تستسلمون إلى سلطانكم القديم عبد القادر".

لقد صدقتم هذه العبارات الكاذبة واستسلمتم للمسيحيين، حين أحس الكافر أنه صار قوياً وأنه عندما غبت من وسطكم لبعض الوقت أسرع لينقض عهوده.

استعمل مساجدكم إلى أشياء دنيوية، وأخذ أحسن أراضيكم ليعطيها لأبنائه، دفع من كنوزه ليستحيي نسائكم، وجند أبنائكم في جيوشه اللئيمة، حرر العبيد الذي أحل الله لكم أن تكسبوهم، استحوذ على حق الحكم بينكم، قمع أفضل عائلاتكم، غير قادتكم بمسلمين خونة قد أرشاهم، وأشرافكم وصلاحكم الذين خدموه بوفاء كان جزاؤهم السجن المؤبد في بلاد المسيحيين.[1]

أنتم الآن تحت حكم الروميين ويحكمكم الروميون وتسيرون من قبل الروميين، وأريكم بأكثر وضوح نواياه الخادعة، شاهدوا كيف يأتي ليحسب جنودكم ونساءكم وأطفالكم مثلما

[1] عبد الجليل أولاد حمادي، النوازل المتعلقة بجهاد الجزائريين ضد الاحتلال الفرنسي جمعاً ودراسة ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإسلامية، 2020-2021، ص 241.

يحسب السيد الغنم الذي يريد أن يبيعها في السوق، ورغم المهمة التي أهداها لي الله لأكافح الكافر حتى آخر قطرة من دمي، تركت له بعض الراحة، ابتعدت عن ساحة الحرب؛ وأنا متأكد أن المسيحي قد يضيع في أعماله الخاصة.

لقد جاء وقت النهوض. قوموا لندائي أيها المسلمون! لقد وضع الله بين يدي سيفه اللّماع، قد تخصب سهول وطننا بدم الكافر).

إن قراءة نداء الأمير عبد القادر الموجه للشرق الجزائري، الذي كان تحت سلطة الحاج أحمد باي –، ممثل الباب العالي، نكتشف من خلاله انطلاق الأمير من كونه يتمتع بشرعية سياسية تؤهله لذلك، على أساس تم اختياره أمير وفق المنهاج الإسلامي في اختيار الحاكم بالبيعة بعد الشورى، وفي نفس الوقت يرى عدم جدوى استمرار السلطة التركية – الداي– على الجزائر بسبب فشلها في التصدي للاحتلال الفرنسي؛ لأن استمرارية الشرعية السياسية للحكم العثماني على الجزائر قبل الاحتلال كانت في مقابل حمايتها والذود عنها من هجمات العدو الأوروبي، فضلا عن رفضه واختلافه حول السياسات التركية في الجزائر.

كما نجد الأمير عبد القادر قد عدد بعضا من عواقب ترك شعيرة الجهاد من ذلك: امتهان الدين بامتهان المساجد، ونشر الفساد بتولية الخونة، وتجنيد الجزائريين في صفوف الجند الفرنسي، والتعدي على العرض والمال...

ولهذا ما يؤيده شرعا، فقد تواطأت الكثير من الأدلة في التحذير من ترك الجهاد وبيان عقوبات تركه؛ من ذلك: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَأَنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ۛ وَأَحْسِنُوٓا۟ ۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٩٥﴾﴾ [1]. ومما جاء في تفسير هذه الآية أن الإقامة في الأهل والمال وترك الجهاد من التهلكة.

[1] سورة البقرة: 195.

– قوله صلى الله عليه وسلم: "**إذا تبايعتم بالعينة، وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد، سلط الله عليكم ذُلا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم**"[1]. وما ترك المسلمون الجهاد وإعداد العدة له إلا حلّ عليهم الذل والوهن المتصاعد، حتى يعودوا إلى دينهم الذي فرض عليهم جهاد أعدائهم.

إن نداء الأمير عبد القادر هو دعوة للجزائريين ومناصرة لهم على الهجرة، التي يعد الأمير أحد أنصارها والداعين إليها فقد ذكر في ندائه هذا بعض المبررات التي تفيد في دعم خيار الهجرة، وهي ما ينتج من إذلال وظلم جراء الرضا بالقعود تحت حكم الكافر المحتل.

[نداء الشيخ بوعمامة]

(إلى جماعتنا المحروسة بعين الرضى، كافة جماعة الشعانبة، أخص منهم الأعيان القائمين بأمر الزمان قبيلة بعد قبيلة، من غير تخصيص، أرشدكم الله وأعانكم، وللخير والجهاد وفقكم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وتحيته ورضوانه وخيرته وإحسانه وإنعامه وإفضاله.

وبعد: نعلمكم أعلمكم الله خيراً، نريد قدومكم وتتلاقوا على أمر الجهاد في سبيل الله. هذا الأمر نادا (كذا) المنادي من قبال (كذا) الله ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبأمر رجال الله الصالحين، من أراد منكم ذلك فالله يوافقه (كذا) وينعمه (كذا)، يأتينا في الحليات هذا الموعد الصحيح الذي بيننا وبينكم، ومن لم يرده فلا حاجة لنا به ولا يأتين بعد ذلك والسلام. وكتب بأمر سيدنا نصره الله وعلى الكفر أعانه سيدنا أبو عمامة بالعرب بن الحرمة أمنه الله ورعاه).

إن أسباب ثورة الشيخ بوعمامة يمكن أن تلخص في ثلاثة عناصر:

الأول: مقاومة التوغل الفرنسي، الذي وصل إلى المناطق التي كانت تحت سيطرة أولاد سيد الشيخ الغرابة؛ من بني ونيف وقصور فيقيق.

[1] رواه ابي دواود.

الثاني: وجد في الثورة متنفس لبروز الفرع الأصغر لأولاد سيد الشيخ والسعي للظفر بالقيادة الروحية والعسكرية، بعدما ظل فرع الأكابر مستأثر بها طيلة العهود السابقة.

الثالث: السبب الاقتصادي الذي يرجع إلى منع السلطة المدنية والعسكرية للمحتل الفرنسي لأهالي مناطق أفلو والبيض من الترحال جنوبا بحثا عن الكلأ للمواشي، وتحرزاً من البرد، فأدى ذلك إلى هلاك الكثير من المواشي.[1]

كما أنه لا يفوتنا أن نذكر أثر هذه الفتوى في مواقف أهل المنطقة التي هي في الحقيقة إعلان للجهاد، فمع نداء الشيخ بوعمامة للجهاد استجابت قبائل الشعانبة وحملت السلاح للقتال في صفه، إلى جانب قبائل برابر تافيلالت، وقبائل عمور، والشرفة، وأولاد سيدي أحمد المجدوب، إلى جانب سائر سكان القصور الجنوبية، بونجيل، أولاد جرير، فضلا عن أولاد سيد الشيخ الغرابة فقد أرسلوا إمدادات لدعم الجهاد.

أما موقف فرع أولاد سيد الشيخ الأكابر بعدما أنهكت قواهم وتشتت صفوفهم، لم يتشجعوا لدعوة الشيخ بوعمامة؛ لأنهم رأوه قد تخلى عنهم لما كانوا في حاجة إلى مساندته، وأنه يسعى إلى أن يفتك الزعامة منهم لفائدة عائلته؛ لإكسابها شرف النهوض الثوري، وغيرها من الأسباب التي تمسكوا بها؛ لتبرير عدم تلبية دعوة الشيخ بوعمامة.

لا يخفى على أي ناظر لتاريخ ومجريات حركة جهاد ثورات المقاومة أن يدرك أهم الأسباب التي حالت دون نجاحها، هو وقوف بعض القادة عند بعض الحسابات الضيقة، قد تكون شخصية أو قبلية؛ لأن مآلها تشتيت الجهود ونشر العداوة والبغضاء في صفوف المجاهدين، ومن ثمة الانهزام وتمكن العدو من بيضة المسلمين، إن التاريخ ينادي قائلا: إن نصرة الله يبدأ بإصلاح النفوس؛ بتطهيرها من أدواء الحقد والكره والسعي للظهور بين المسلمين أسبق من نصرته على الأعداء.

[1] عبد الحميد زوزو، ثورة بوعمامة جانبها العسكري، موفم للنشر الجزائر 2010م، ص 49- 47.

نداء البشير الإبراهيمي والفضيل الورثيلاني عن مكتب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

(إلى الثائرين الأبطال من أبناء الجزائر والمغرب العربي، اليوم حياة أو موت، بقاء، أو فناء. حياكم الله أيها الثائرون الأبطال، وبارك في جهادكم، وأمدكم بنصره وتوفيقه، وكتب ميتكم في الشهداء الأبرار، وحيكم في عباده الأحرار.

لقد أثبتم بثورتكم المقدسة هذه عدة حقائق:

الأولى: أنكم سفهتم دعوى فرنسا المفترية التي تزعم أن الجزائر راضية مطمئنة، فأريتموها أن الرضى بالاستعمار كفر، وأن الاطمئنان لحكمها ذل، وأن الثورة على ظلمها فرض. [1]

الثانية: أنكم شددتم عضد إخوانكم المجاهدين في تونس ومراكش، وقويتم آمالهم في النصر، وثبتم عزائمهم في النضال، وقد كان من حقهم الثابت أن ينتظروا هذه النجدة منكم، فجئتم بها في وقتها، وكفّرتم عن التقصير بهذه المباغتة المفزعة لعدوكم.

الثالثة: أنكم وصلتم بثورتكم هذه حلقات الجهاد ضد المعتدين الظالمين، الذي كان طبيعة ذاتية في الجزائري منذ كان، وكشفتم عن حقيقته الرائعة في إباء الضيم والموت في سبيل العزة وجلوتم عن نفسيته الجبارة ما علق بما في السنين الأخيرة من إصدار الفتور.

المطلب الثاني: فتاوى التنصير

أولا : مفهوم التنصير وظهوره في الجزائر

[1] عبد الجليل أولاد حمادي، المرجع السابق، ص 243.

1- تعريف التنصير

لغة : التنصير في مفهومه اللفظي اللغوي هو الدعوة إلى اعتناق النصرانية، أو إدخال غير النصارى في النصرانية وفي الصحيحين واللفظ للبخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:**[ما من مولود يولد إلا على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء ؟]** والفطرة هنا هي الإسلام 1.

اصطلاحا: ورد تعريفه في الموسوعة الميسرة بأنه حركة دينية سياسية (نصرانية)بدأت في الظهور إثر فشل الحروب الصليبية، بغية نشر النصرانية بين الأمم المختلفة في دول العالم بعامة وبين المسلمين بخاصة بهدف إحكام السيطرة على هذه الشعوب2، والتنصير كما هو ظاهرا إنما هو مشروع صليبي محدد الأهداف لا يتوان في القيام بالهجمات الشرسة على الإسلام والمسلمين باسم الإنسانية ونشر المدنية، والبحث العلمي والمعاني السامية من تسامح وعدل .....، وهم بذلك يهدمون كل يوم صرحا من أصول الإسلام وقواعده المتينة بمختلف الطرق والوسائل[1]

2- تاريخ حركة التنصير في الجزائر

لقد قامت فرنسا منذ احتلالها للجزائر عام 1830 على منع تدريس اللغة العربية وفرض التعليم الفرنسي، لذلك قامت الكنيسة الكاثوليكية بفتح عدة مدارس ففي سنة 1839فتحت مدارس في عنابة ووهران، كما فتحت جمعية "الآباء اليسوعيين "التي عملت على تكوين المعلمين المبشرين للتعليم المسيحي وتأسيس مدارس خاصة لاستقبال الأطفال الجزائريين

1)البخاري في الجنائز (1292) ،ومسلم في القدر (2658)، وأبو داود في السنة (4714)، نقلا عن جمال حواوسة، أساليب ووسائل التنصير في المؤسسات التعليمية الجزائرية مقاربة سويسيو – تاريخية، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، مجلد 7 عدد 14، جامعة محمد بوضياف مسيلة، سنة 2018، ص351.

2)عبد الرحمان بن عبد الله الصالح، التنصير تعريفه أهدافه وسائله حسرات المنصرين، ص8.

3)محمد مرغيث، سياسة التنصير ودورها في المخطط الاستعماري الفرنسي، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 04، جامعة محمد بوضياف مسيلة، سنة 2017، ص117.

فيها خاصة منطقة القبائل حيث تمكن المنصرون من بناء مدارس تنصيرية في منطقة جبلية وعرة المسالك كمنطقة القبائل أو في الصحراء وعدوه أكبر نجاح حققوه في مجال تأسيس نظامهم التعليمي[1].

يقول الأب جيرارد متحسرا :"عند مجيئي إلى الجزائر، كنت أمل في تنصير العرب، ولقد رأيت عددا منهم يصلون إلى مرحلة التعميد ولكني لم أر واحدا منهم يثبت أو يبقى على نصرانيته[2] .

ويعود تاريخ الحملة على اعتمادها الرسمي من السلطات إلى سنة 1969، حيث قاموا بتأسيس عدة جمعيات أهمها الجمعية الأسقفية الجزائرية واللجنة المسيحية للخدمة في الجزائر، وجمعية الكنيسة الميتودية الموحدة...الخ، وقد اعتمدت هذه الجمعيات في سنة 1974.

وهكذا بدأت حملة التنصير في الجزائر، خصوصا في منطقة القبائل، وظهر للعيان مجموعة كبيرة من المراكز التنصيرية، وفي غفلة من الأمر وجدت العديد من المدن شبكات وجمعيات منظمة تتولى قيادة العمليات التنصيرية، وتشير بعض المصادر إلى وجود أكثر من 16جمعية تنصيرية بالجزائر، وأكثر من عشرين جمعية في منطقة القبائل وحدها[3].

3- الأبعاد الدينية للغزو الاستعماري الفرنسي للجزائر

تميزت الحركة الاستعمارية الحديثة بتعدد أبعادها وأهدافها وتنوع وسائلها فهي اقتصادية واجتماعية وثقافية ودينية في آن واحد و واعتبرت الحركة الاستعمارية وفي البلاد العربية خاصة والعالم الإسلامي عامة حلقة من حلقات الصراع بين الإسلام والنصرانية الذي بدأ مع ظهور الإسلام ورفض الكنيسة له، فقد بات الدافع الديني والهدف التنصيري ثمن أهم دوافع وأهداف الاستعمار، فالفرنسيون الذين أعلنوا ابتداء أن حملتهم على الجزائر محدودة في

[1] جمالة حواوسة، المرجع السابق ص351..

[2] عبد الرحيم الجزائري، تاريخ حركة التنصير في الجزائر، شواهد وحقائق 2-2 بتاريخ 07-10-2204، ص1.

[3] جمال حواوسة، المرجع السابق، ص 352

الزمان والمكان والهدف، برروها بكونهم سينتقمون لشرفهم المهان وأقنعوا بابا الفاتيكان بأنهم" سيرفعون الصليب ويخفضون الهلال في الجزائر فبارك ودعا ربه بالنصر[1]"كما كان للطابع الديني أثر كبير احتلال الجزائر، فمن الأسباب الهامة التي دعت فرنسا إلى الغزو هو عودة الكنيسة إلى نشاطها ومحاولة إعادة الاعتبار إلى المسيحية وإنقاذ المسيحيين من أيدي القراصنة الجزائريين، وقد عبر كليمون تنوير وزير الحربية في تقرير قدمه للملك شارل العاشر يوم 14أكتوبر 1827عن، آماله في تنصير الجزائر قائلا :"يمكن لنا في المستقبل أن نكون سعداء ونحن نمدن الأهالي ونجعلهم مسحيين"

كما تم إنشاء جمعية الآباء البيض للصحراء، وكانت تملك دارا للأيتام ومدرسة يتردد عليها 70تلميذا وكان النموذج الموجود في المناطق الصحراوية هز نفسه في غيرها المناطق و وتتمثل في توزيع أغذية وملابس باسم الأعمال الخيرية بدعوى إخراج السكان من التخلف وربطهم بالثقافة الفرنسية .

إلا أن المجتمع الجزائري عارض حركة التنصير وأدرك خطورتها على الهوية والدين، وهذا مما أثر على فرنسا سلبا وجعلها تتراجع أمام دول الإتحاد الأوروبي .

3- حكم اللائذين بالنصارى

قال البر زلي في القضاء من نوازله ما نصه "أن المعتمد ابن عباد استغاث بالكفار في حرب المرابطين فنصرهم الله عليه و وهرب ثم نزل على حكم يوسف ابن تاشفين أمير صنهاجة فاستفتى فيها الفقهاء فأفتى أكثرهم أنها ردة، وقاضيه مع بعضهم لا يراها ردة ولم يبح دمه فأمضى الأمير ذلك وأخذه أسيرا، ونقله إلى أغمات إلى أن، مات فيها "

[1] طيار ليلى، النشاط السياسي للكاردينال لا فجيري في الجزائر (1868-1892)منطقة القبائل نموذجا وتحت إشراف علي آجقو، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الحديث والمعاصر و كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية و قسم تاريخ و جامعة محمد خيضر بسكرة و سنة 2012-2013، 8 .

ويمكن توجيه هذا في شأن الحكم بالكفر على أهل الردة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم أ،هم ليسوا على رتبة واحدة، فمنهم من كفر مثل طليحة ومسيلمة والعنسي وأصحابهم ومنهم من تمسك بالإسلام ومنعوا الصدقات.

فبذلك يكون حكم هؤلاء اللائذين بالنصارى كما يفهم من هذه النقول أنهم لا يكفرون، وإن انتهكوا ستور الخيانة والعمالة لصالح الاحتلال ما لم يأتوا بما يثبت ردتهم وكفرهم، مع ثبوت واجب تأديبهم ومقاتلتهم نظير ما افترقوا حتى يعودوا إلى جادة الطريق على من تقع عليه سياستهم (الأمير عبد القادر).[1]

4- طرق التنصير في الجزائر

التنصير عن طريق محو الأمية:

استطاع المنصرون الوصول إلى الأميين بصعوبة، حيث يعتمد المنصر إلى الاتصال الشخصي بالأميين ويبدأ الكلام معهم على مقام عيسى عليه السلام في القرآن الكريم، فيتكلم مثلا على انه روح الله، ويذكر الشفاعة والجنة و وما إلى ذلك من الألفاظ الإسلامية استمالة للسامعين الأميين، فإذا وثق ومن آذانهم صب فيها تنصيره، كما قاموا بإعداد برامج لمحو الأمية بمحتويات إنجيلية تعين الطالب على التعلم والقراءة والكتابة .

ويقول جون تايلور مسئول مشروع محو الأمية من أجل التنصير الذي بدأ في سنة 1967 أ، إرساليته مستعدة لتوصيل المنهج الإنجيلي إلى أي مكان يطلب فيه من قبل المنصرين وغيرهم مستعدين لتدريسه، ويضيف بأنه إذا لم يكن هنا كبرنامج لمحو الأمية في لغة من اللغات متوفرا بين سكانها، فالمنصرون مستعدون لتعليمه، حيث يشكل فريق من أهل تلك اللغة مع خبراء آسيويين أو أمريكيين لعمل منهج والبدء بتدريسه في أقل من عام .

التنصير في المؤسسات التعليمية:

1)أبو القسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ط1، ج6، ص 121.

2)عبد الجليل أولاد حمادي، النوازل المتعلقة بجهاد الجزائريين ضد الاحتلال الفرنسي، مرجع سابق، ص 512، 513، 513.

يعتبر الجانب التعليمي من الجوانب المهمة في تكوين النشء لذلك قام المنصرون بتنشيط حركتهم التنصيرية في ميدان التعليم ومناهجه والقائمين عليه لتحقيق أهدافهم التي يسعون إليها، ونظرا للظروف المزرية التي كان يعيشها الطلبة الجزائريون، قام المنصرون بتقديم العديد من الخدمات التعليمية كإيجاد بيوت للطلبة و والتكفل بمصاريفهم وإعطائهم منح دراسية .[1]

5- دور الطرق الصوفية ومنهجهم في الرد على التنصير.

إذا تحدثنا عن التنصير في الجزائر فإن أول ما يتبادر إلى الذهن هو المقاومة الشعبية ضد هذا الفكر الدخيل على الأمة الإسلامية الجزائرية، حيث كانت الطرق الصوفية المتواجدة في الجزائر هي التي تقود هاته المقاومات وتعطيها الصبغة الدينية، فأكثر الثورات التي قادها زعماء المقاومة في القرن التاسع عشر كانت الممول الرئيس لها هم مريدو الطرق الصوفية.

ومن أهم الطرق الصوفية التي كانت مشهورة في ذلك الوقت ولها نشاط في المقاومة الشعبية باسم الدين ورد عدوان الحركة التنصيرية هي الطريقة الرحمانية والطريقة القادرية والهبرية وغيرها ربما كثير ولكن هذه المذكورة سلفا هي الأكثر انتشارا في تلك الحقبة من الزمن الماضي لذلك إذا بحثنا في صفحات التاريخ فإننا لا نجد تقريبا ردا مكتوبا من هذه الفرق بالطريقة التي قد نجدها عند الاباضية أو الإصلاحيين ونستثني من ذلك الطريقة العلاوية التي ظهرت بعد ذلك لاعتمادها على الصحافة.

وسبب غياب ردود كتابية من الطرق الصوفية يرجع إلى سببين رئيسيين: الأول منهما أن هذه الطرق اعتمدت على الكفاح المسلح للرد على الحملة الفرنسية لاعتبارها حملة صليبية على ديار الإسلام، أما السبب الثاني فيرجع إلى الطرق نفسها ومعنى ذلك أن الحكومة الاستعمارية لما رأت أن الشعب متأثر بهذه الطرق وزعمائها وأنها هي العائق الكبير

1)جمال حواوسة، أساليب ووسائل التنصير في المؤسسات التعليمية الجزائرية و مرجع سابق، ص361.
2)المرجع نفسه، ص354.

الذي يسبب لها المتاعب إن لم تقض عليه فقامت بتدجين هذه الطرق حتى تصبح أداة تستعملها لخدمة السلطة المحتلة وقد نجحت في ذلك نجاحا كبيرا جدا، حتى أن الطريقة العلاوية التي كانت لها مقالات وكتابات ترد على التنصير والمنصرين، لم تكن ترد فيها على المذهب الكاثوليكي الذي هو مذهب الدولة الفرنسية وإنما كانت تكتفي بالرد على الجماعات البروتستانتية التي كانت تنشط في الجزائر فالطريقة العلاوية والتي أسسها الشيخ ابن عليوة المستغانمي كانت ترى الإسلام الجزائري بمنظار فرنسي أي أنها كما بين بعض الباحثين ذلك كانت ترى التقارب بن المسيحية الكاثوليكية الفرنسية وبين الإسلام الطرقي الجزائري وفي هذا المعنى ننقل كلام أحد الباحثات حيث تقول: «كانت من نتائج مداهنة الطريقة العلاوية للاستعمار وانتهاج سياسة التقارب الكاثوليكي الفرنسي والاقتصار في محاربة سياسة التنصير على الإرساليات البروتستانتية المعروفة بعدائها لفرنسا».[1]

والغريب في الأمر أن هذه الطريقة التي كان يبني عليها الكثيرون الأمل خاصة في حياة مؤسسها لم تكن ترد على الآباء البيض الذين كانوا يقودون حركة منظمة في التنصير ببلاد القبائل وهذا ما أدى بالكثيرين إلى اعتبار الطريقة العلاوية امتدادا للاستعمار الفرنسي فهما وجه لعملة واحدة تقول الأستاذة غزالة : «في حين غالبية الجزائريين الذين تنصروا كانوا في منطقة القبائل على يد الآباء البيض، جعل الطريقة العلاوية تصنف ضمن فئة الطرقيين الموالين للاستعمار الذين لا يرون النور خارج الإطار الفرنسي، مما قضى بالفشل على حركته محليا بسبب تذمر حتى الطرقيين أنفسهم من هذا الأسلوب».[2]

6- دور الإباضية في الرد على التنصير.

[1] بوغانم غزالة، الطريقة العلاوية في الجزائر ومكانتها الدينية والاجتماعية (1909-1934)، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، قسم التاريخ والآثار، سنة 1428-1429هـ/2007-2008م، ص 265.

[2] المرجع نفسه، ص 265.

إن الحديث عن الإباضية في الجزائر يجرنا إلى ذكر مكان استقرارهم، خاصة وأنهم لا يعرفون هناك إلا بهذا المكان فلا تجد الناس ينسبوهم إلى المذهب فيقولون إباضي وإنما ينسبوهم إلى المكان فيقولون مزابي، والمكان عبارة عن واد استقر فيه الإباضية بعد سقوط الدولة الرستمية.[1]

نجد أن المجتمع المزابي كان منغلقا على نفسه خوفا من الحركة التنصيرية، حيث لم يكن يرتاد العيادات ولم يقبل في بادئ الأمر بدخول الأخوات في وسطه ولكن هذا لم يدم طويلا، ينقل لنا أحد الباحثين الحياة في ميزاب عن أحد المنصرات تقول: «حيث وصفت الوسط المزابي في بداية الأمر بالمنغلق بشدة ... حيث المسكن مغلق .... والمرأة متخفية، ولا يمكن للأخوات اختراقه».[2]

هذا بالنسبة للنساء أما ما يخص الرجال فقد حاول الآباء البيض بكل إلحاح كما هي سمتهم التغلغل في الوسط الميزابي باستعمال المحال الطبي ولكن هذه السياسة لم تؤت أكلها بسبب الرد الكبير من المجتمع الذي رفض كل الطرق التي استعملها المنصرون لدخوله ونجد أن السلطات الفرنسية عارضت وبشدة إنشاء مدارس تعليمية للآباء في المنطقة ولكنها لم تعارض القيام بالقطاع الصحي بل أبرمت اتفاقية مع الآباء حتى يقوموا بفحص ومعالجة العسكريين مما ساعد على نشوء علاقات بين الطرفين اللذين سيعملان جنبا إلى جنب من أجل اختراق المجتمع المزابي ومنه نشر دعوة التنصير بينهم[3]

وكان من بين المواضيع التي يهتم هذا المركز بدراستها العادات والتقاليد وكانت هذه الملاحظات تكتب في بطاقات وتحوي هذه الأخيرة على ملاحظة للواقعة، كما تهتم باللغة

[1] مصطفى بن الناصر وينتن، آراء الشيخ احمد بن يوسف اطفيش العقدية، جمعية التراث – المطبعة الغربية، غرداية – الجزائر، 1996م–1417هـ، ص 19.

[2] حني محفوظ، الارساليات التنصيرية في مدن الجنوب الجزائري –غرداية نموذجا– (1874– 1962)، المركز الجامعي غرداية، قسم التاريخ، مذكرة تخرج الليسانس (1432–2011)، ص 74.

[3] المرجع نفسه، ص 78.

المتحدث بها، وتشمل العبارات والألفاظ المتحدث بها وكذلك الأمثال والحكم، أما عن سبب تأسيس هذا المركز وأهميته فيقول أحد الباحثين: «لقد تم تأسيس هذا المركز ليكون همزة وصل للآباء والأخوات في التقارير والآثار التي يتركونها، والتي دونت أثناء ملاحظاتهم وأسفارهم وأثناء ربطهم العلاقات مع الأهالي، حيث يمكن أن تنتقل من طرف إلى آخر».[1]

أما عن ردة فعل المجتمع المزابي فقد قاوم هذه الحملات مقاومة مستميتة ويرجع كثير من الباحثين فشل المحاولات التنصيرية إلى اليقظة التي تحلى بها المجتمع بعد ظهور حركة الإصلاح فانتشار المحلات والجرائد والكتابات المناوئة للاستعمار وشقيقه التنصير، ساهمت كثيرا في تحرير المجتمع من قيود الجهل والتعصب المذموم للطرق والوسائل القديمة.[2]

لكن هذه المعاملة اختلفت من وقت لأخر لإمكانيات المنصرين من جهة ولحاجة الأهالي من جهة أخرى وهذا الاستثناء يوضحه أحد الباحثين فيقول: «اختلفت معاملة الأهالي للمنصرين في بداية الأمر من المقاطعة الشاملة لهم باعتبارهم كفارا وقطع أي صلة بالفرنسي إلى التعامل التدريجي معهم، ليتطور الحال إلى إقامة علاقات معهم تبعا لأعمالهم الإنسانية».[3]

وفي نفس الوقت أرسل إليه يدعوه للحضور إلى مزاب للمناظرة وسمى هذه الرسالة "قذى العين على أهل القين".[4]

---

[1] المرجع نفسه، ص 79.

[2] عبد القادر قوبع، الحركة الإصلاحية في منطقتي الزيبان وميزاب بين سنتي (1920-1954)، مرجع سابق، ص 144.

[3] حني محفوظ، الارساليات التنصيرية في مدن الجنوب الجزائري -غرداية نموذجا- (1874- 1962)، مرجع سابق، ص 82.

[4] حاج ابراهيم حاج احمد، المؤسسة التنصيرية في الصحراء الجزائرية في نهاية القرن 19م (مزاب والهقار نموذجا)، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة 2، (2011-2012)، ص 124.

المطلب الثالث: فتاوى التجنيس

أولا: تعريف التجنيس وظهوره في الجزائر

1- مفهوم التجنيس

تدل كلمة التجنيس حسب عبد الوهاب الكيالي في الموسوعة السياسية على مجموعة من الإجراءات والقوانين التي يكتسب بموجبها الفرد جنسيته الأصلية لكن هناك شروط ينبغي مراعاتها والالتزام بها مثل سنوات الإقامة في البلد الذي يسعى للحصول على جنسيتها وتتطلب مدة معينة لحصول ذلك، وتأخذ أيضا مفهوم اندماج الشخص سياسيا في المجتمع غير مجتمع الأصلي وتصبح تربطه علاقة قانونية بالدولة التي أصبح منظما لها وتحت حمايتها مقابل الطاعة والولاء للدولة المنتمي إليها.

وحسب تعريف العلماء الجزائريين للتجنس:هو أن يكون لدى شعب ما نفس الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية مثل شعب الآخر وتكون لهم نفس الواجبات لاشتراكهم في نفس المصالح، وقد سعى الجزائريين للحصول على نفس الحقوق السياسية التي للفرنسيين ولكن بالمحافظة على مميزاتهم الشخصية، مثل ما عملت عليه فرنسا (كسب الجنسية الفرنسية دون اكتساب حقوق سياسية).

2- قضية التجنيس في الجزائر

من أهم القضايا التي أثرت في الجزائر أثناء الحقبة الاستعمارية مسألة التجنيس والتجنس، ولعل السبب الرئيسي في هذه المسألة هو الاستعمار، ولتحقيق مصالحه حاول من بداية الاحتلال تقريب شريحة واسعة من الجزائريين، فقد كان باب [1]

التجنس قد فتحه مرسوم سنة 1865 الذي عرف باسم قانون ديوان أعيان الدولة بشروط من بينها التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية، والدخول تحت طائلة القانون الفرنسي في قضايا الزواج والطلاق والميراث، ولم يكن هدف الفرنسيين تجنيس الجزائريين بصفة جماعية، ولكنهم كانوا يتطلعون إلى تقريب النخبة من الجزائريين تدريجيا.

يقول عبد الحميد ابن باديس :"عثرنا على أوراق عمنا السيد حمزة ابن باديس الذي كان نائبا عماليا عن قسنطينة في عهد من حياته، على تقرير عن الحالة بالجزائر في ذلك العهد حرره هو بالعربية وأمضاه معه زملاؤه بالمجلس العمالي وهم كل من :محمد الطاهر بن الحاج علي معيزة، عمار بن أحمد ....ومن خلال النظر فيه يتبين المظالم الثقلية التي أثقلت كاهل الأمة من قديم" وجاءت قضية التجنيس في هذا التقرير في المسألة الثانية وهي إدخال المسلمين جملة في "الناطوراليزاسيون"Naturalisation وإعطائهم الحرية الكاملة في اختيار أعضاء النواب عنهم في ديوان العمالة.[2]

وتساءل فرحات عباس بقوله : ولكن كيف هو هذا التجنيس؟ الجزائر فرنسية، ونحن فرنسيون مع احتفاظنا بقانون الأحوال الشخصية كمسلمين، قانون الأحوال الشخصية الذي يتلخص في الزواج والميراث، أما الباقي فالقانون الفرنسي يطبق علينا كاملا، حيث حلت محل التشريع الإسلامي، والقوانين القضائية، والقوانين المدرسية والقوانين العسكرية

1)رملي سمية، التجنيس الفرنسي في الجزائر وموقف الجزائريين منه (1862-1937)تح قاصيري محمد السعيد، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم تاريخ، جامعة محمد بوضياف مسيلة، سنة 2017-2018، ص1.

1)ملاح الهواري، الإفتاء والمفتون في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي(1830-1962)إشرف بن نعيمة عبد المجيد، مذكرة نيل شهادة الدكتوراه، قسم الحضارة الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة 1 وهران، سنة 2015-2016، ص 237-238-239.

...فالتجنيس الفردي في هذه الأحوال لا يوجد له مبرر إذا لماذا يتجنس الجزائري؟ لكي يكون فرنسيا؟ إنه فرنسي حيث أن بلده أرض فرنسية، أم من أجل أ، يتمتع بحقوق المواطنة الفرنسية كاملة ويلفت من القوانين الخاصة ؟ هذه رغبة مشروعة ولكن هذا لا يغير شيئا في وضعه ما عدا أنه يخلق بين الجزائريين المسلمين طبقة من المتجنسين، ويزيد بذلك من الفوضى الاجتماعية .

كما وضعت فرنسا مشروع حكومة الجبهة الشعبية، عقب انتصارها في انتخابات 1936 بفرنسا وذلك تجاوبا للمطالب التي تقدم بها وفد المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي شارك فيه النواب ورجال الفكر وجماعة من العلماء وانعقد المؤتمر يوم 7 جوان 1936 ولم يحضر المؤتمر أعضاء حزب جزائري جديد وذلك لأن دعوتهم الانفصالية كانت تتنافى مع المبادئ التي نادى بها فيوليت وقدم وفد يمثل المؤتمر المطالب إلى رئيس الحكومة الفرنسية " ليون يلوم " وبتاريخ 23 1936 وكانت هذه المطالب في مجملها مطالب إصلاحية، واعتبرت هذه المطالب عبارة عن ميثاق قوامه مشروع فيوليت فتم طرحه على مجلس النواب الفرنسي في 30 ديسمبر 1936في ظل هذه الظروف تم طرح قانون التجنيس لسنة 1936م.1

3-حكم التجنيس وموقف جمعية العلماء المسلمين منه

أولا :حكم التجنيس بالجنسية الفرنسية

فتوى عبد الحميد بن باديس

قال الشيخ عبد الحميد بن باديس :" التجنس بجنسية غير إسلامية يقتضي رفض أحكام الإسلام عد مرتدا عن الإسلام بالإجماع، فالمتجنس مرتد بالإجماع" والمتجنس بحكم القانون الفرنسي يجري تجنسه على نسله، فيكون قد جنى عليهم بإخراجهم من حظيرة الإسلام، وتلك

الجناية من شر الظلم وأقبحه، وإثمهما متجدد عليه ما بقي له نسل في الدنيا، خارجا عن شريعة الإسلام بسبب جنايته . [1]

فتوى الطيب العقبي

ورد جواب الطيب العقبي في فتوى التجنيس في جريدة البصائر :"أربع مسائل حدثت بحدوث استبعاد بعض الشعوب الإسلامية يوم أن تسلط الغرب القوي على الشرق الضعيف، وهذه المسائل أحدثها مبتدعوها لإخراج المسلمين من أحكام دينهم وإدماجهم في تلك الأمم حتى يكثر سواد المغير ويقل عدد المسلمين "

فهؤلاء المبتدعون للتجنيس على علم بتلك الحقيقة الاجتماعية الدينية :"من كثر سواد قوم فهو منهم " فيكون التجنيس غزو للعقائد الإسلامية، ومحاولة تكفير المتجنس بطريقة يستهوي الذين يؤثرون الحياة الدنيا على الآخرة، وأنا أتحقق كما يتحقق كل عاقل أن هذه المكفرات لا يفعلها من ربي في أحضان الإسلام، وأشرب قلبه حسب ما جاء في كتاب الله، وإنما يرتكبها من أنشئ نشأة بعيدة عن الإسلام وتعاليمه .

كما أتحقق أن كل تساهل يتساهله بعض المفتين الذين يكتمون الجواب الفاحص عن السائلين في هذه المسائل إنما يفعلون ذلك صديدا للوظائف أو استرضاء للتسلط، وإني لأعجب من أولئك المغترين الذين يفترون كذبا وزورا على إمام المصلحين المرحوم(محمد عبده) ساعة ينقلون عنه أنه كان أفتى بحلية التجنيس أو التساهل في ذلك، وهذا كلامه الصريح القاضي بردة المتجنس، المذكور في تفسير المنار لسورة النساء، أولا فليكف أولئك

1)منى بن التومي، قوانين ومشاريع التجنيس الفرنسية وموقف الجزائريين منها (1865-1936)إشراف فتح الدين بن أزوار، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية وقسم التاريخ، سنة 2015-2016، ص19

2)سليمة زاوي، التعليم العربي في الجزائر من خلال جريدة البصائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم تاريخ، جامعة حمه لخضر، الوادي، سنة 2018-2018، ص 25.

الخراصون عن أقاويلهم الكاذبة الزائفة وليعلموا أن (محمد عبده)لا يبيح لنفسه ولو المروءات وما التجنيس إلا نوع شنيع من المسخ، أو المحقق المبيد الذي يلحق الأمم أيام هرمها

4- موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من التجنيس

كان موقف جمعية العلماء المسلمين لقضية التجنيس بين مؤيد ومعارض وجاء موقفها كالتالي:[1]

حاربت جمعية العلماء المسلمين التجنيس ونازلت أنصاره حتى أخرستهم نهائيا ثم أفتت فتواها التي تعتبر جريئة وبها تحدي للإدارة الفرنسية وإبطالها لمخططها هذه الفتوى التي أصدرها رئيس الجمعية عبد الحميد بن باديس في 10أوت 1937 من بعض ما جاء فيها :

- التجنيس بالجنسية الفرنسية التي ينجم عليها التخلي عن الشريعة الإسلامية هو مرتد.
- الذي حكم عليه من طرف قاضي إسلامي واستأنف أمام القاضي هو كذلك مرتد ومارق عن الدين.
- الذي ترك وصية في غير أصول الإسلام هو كذلك مرتد .
- الذي تزوج بامرأة غير مسلمة ويصبح أبناؤه غير مسلمين وهو يدرك ذلك فهو مرتد .

أحدثت هذه الفتوى صدى كبير ليس في الجزائر وحدها وإنما في تونس والمغرب فكانت بمثابة الضربة القاضية للسياسة الاستعمارية وحطمت هذه الفتوى آمال المتجنسين وأحلامهم التي بنوها على أساس التخلي على مقوماتهم[2].

كما أيدت الجمعية مشروع بلوم فيوليت الداعي للتجنس لكنها تحفظت على بعض بنوده وحاربت الإدماج، مطالبة بحفظ المسلمين على أحوالهم الشخصية ولكن الجمعية وضعت استثناءات في مواقفهما على المشروع لأنه في نظرها يستجيب بصورة جزئية لبعض آمال المسلمين وأن مواقفهما عليه هي مرحلة مؤقتة لا غير[3]

1)عبد الجليل أولاد حمادي، النوازل المتعلقة بجهاد الجزائريين ضد الاحتلال الفرنسي، مرجع سابق، ص431.

[2] رملي سمية، التجنيس الفرنسي في الجزائر وموقف الجزائريين منه، مرجع سابق، ص 59-60.

[3] منى بن التومي، قوانين ومشاريع التجنيس الفرنسية وموقف الجزائريين منها، ص24.

المطلب الرابع: فتاوى التجنيد الإجباري

أولا: تعريف التجنيد الإجباري وظهوره في الجزائر

1- **تعريف التجنيد الإجباري:** هو فرض الدولة الخدمة العسكرية الإلزامية على مواطنيها بهدف تعبئة عسكرية شاملة، لتعويض النقص الذي قد يمس الجيش أثناء الحروب بحيث يلجأ الجيش إلى استدعاء المجندين عند الحاجة.

2- ظهور التجنيد الإجباري في الجزائر:

إن فكرة استغلال الجزائريين مجندين في صفوف الجيش الفرنسي تعود إلى " الكونت دي بورمون" قائد الحملة العسكرية للاحتلال الجزائر 1830، حيث تأكد أن التوغل في أعماق هذه البلاد ليس بالأمر السهل، لذلك سعى إلى تدعيم جيش الاحتلال بالعناصر المحلية حتى تتمكن من السيطرة على المناطق التي كان من السهل عليهم احتواؤها، ولكن عند مجابهتهم أي الفرنسيين الذين لم يكن من السهل عليهم قبول محتل أجنبي في بلادهم يتحكم في مصيرهم، فكيف تم هذا التجنيد إذن لبعض الشباب الجزائري في صفوف الجيش الفرنسي؟ وهذا الشعب معروف منذ العصور الغابرة بفرضه لكل عنصر أجنبي ولذلك وجد " الكونت دي بورمون" خليفة للجنرال " كلوزيل" نفسه مضطر إلى التعامل مع الشعب الجزائر من دون واسطة مستفيدا من الخطوات التي قطعها سلفة مع القبائل الزواوية التي تم الاتفاق معها منذ 25 أوت 1830 .[1]

ظهرت بعد ذلك عدة مشاريع للتجنيد الإجباري في الجزائر منها مشروع موليار molliere في سنة 1845 الرامي إلى تجنيد 200000 رجل، وكذا مشروع الجنرال المفتش (إسترازي esterhazy) في سنة 1857 الذي اقترح إلزام كل قبيلة على تقديم عدد محدد من القناصة،

[1] محمد الصالح بجاوي، متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830-1918. دار القصبة للنشر، الجزائر، ط1 2009 ص 33.

وكذا مشروع الجنرال (مونتابان montauben) في سنة 1859،[1].... وهي مشاريع باءت بالفشل لأنها لم تستند إلى إحصاءات متعلقة بأوضاع المجندين في فرنسا، ولم تلق الترحيب من قبل الجزائريين. غير أن مشروع (ميسيمي messimy)مقرر الميزانية الحربية لسنة 1908 والقاضي بفكرة التجنيد الإجباري للجزائريين، مثل ما هو معمول به في تونس منذ نظام الباي حين صدر قانون الخدمة العسكرية الإلزامية للشباب التونسي في 07 فبراير 1860، كان قد مثل مرحلة حاسمة في موضوع التجنيد الإجباري للجزائريين، بعد إحصاءات دلت على تناقص المواليد في فرنسا، ونقص عدد الجنود الفرنسيين وكذا الأوضاع العالمية التي كانت تنذر بحرب في أوربا،[2]وانتهت مشاريع التجنيد بعد ذلك إلى قرار فيفري 1912.

3-آثار التجنيد الإجباري الفرنسي للجزائريين على المجتمع الجزائري

كان للتجنيد الإجباري آثار على المجتمع الجزائري من جوانب عدة، مست الجانب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والعسكري، مما نتج عنه العديد من الأحداث والتغيرات التي كان لها ما بعدها، ونذكر من هذه الآثار ظاهرة الهجرة خارج الجزائر والتي شجعت الاحتلال على الاستيطان وتهجير أهل الأرض، كذلك أثر التجنيد على الجزائريين نفسيا بما تشكله الحروب من ضغوط نفسية على المحارب، وفواجع يتلقاها أهلهم عند القتل أو الإصابات، أما من الناحية الاجتماعية فقد برزت الطبقية بعد إعادة ترتيب الجزائريين من قبل الاحتلال بحسب معايير مادية وللمكانة التي أعطيت للمجندين دون غيرهم، ويمكن

[1]ينظر عبد القادر بلجة، مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري 1907- 1945، أطروحة دكتوراه، إشراف الأستاذ الدكتور محمد مجواد، جامعة سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2016/2015، ص 31

[2]بتصرف، المرجع نفسه، ص 35 وما بعدها.

اعتبار هذا أيضا من مخلفات التجنيد اقتصاديا خاصة بعد التوجه الاقتصادي والسياسي الجديد بعد الحرب العالمية الأولى.[1]

ولعلنا نذكر هنا واحدا من الآثار المهمة للتجنيد الإجباري وهو الأثر السياسي الذي جعل الجزائريين يتخذزم مواقف لمواجهة هذه الخطط، لا سيما المواقف الدينية التي كانت توجّه الرأي العام الجزائري وتؤثر فيه.

أهم مظهر للتحدي السياسي ضد السلطات الفرنسية وقع بسبب قضية التجنيد العسكري الإجباري تحت حماس النهضة الجزائرية وتأثر حركة القومية العالمية، فقد تحدى الجزائريون الفرنسيون من بين 1906 و1912 على عدة جبهات، وطالبوا خلال ذلك بالحقوق السياسية "المساواة"، "الوطن"، "العدالة"، "التقدم"، وقد نظمت "لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين" حملة من العرائض والوفود والمظاهرات، رفع أثناءها العلم الوطني، كوسيلة للضغط السياسي للحصول على مطالبها، وكل مؤرخ خبير بظهور الحركات القومية يستفيق على أن مطالب "لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين" كانت تشكل برنامجا وطنيا مدعّما يحتوي على كل الخطوات الضرورية للشخصية ما عدا الاستقلال.[2]

إن بعض الكتاب الفرنسيين يعتقدون أن الحرب لم تغير أي شيء في الجزائر، لكن الذي حدث هو نتائج هذه الحرب وتأثير الأحزاب الثورية، واتحادات العمال ورحلات الجزائريين إلى فرنسا والاهتمام بالحقوق السياسي والاستقلال، فكل هذه القضايا إذن جعلت الجزائريين نشطين وواعين سياسيا

4- موقف العلماء الجزائريين من التجنيد :

[1] عبد القادر بلجة، مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري 1907- 1945، ص 275 إلى 290، 300 إلى 304.

[2] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1954، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر 2008، ص 68.

اتخذ البرلمان الفرنسي في اليوم الثالث من شهر فبراير –شباط– سنة 1912 قرارا بإجبار الجزائريين على الخدمة العسكرية بصفتهم رعايا فرنسيين فقابل الشعب الجزائري هذا القرار بحملات من الاحتجاج من ذلك ما ورد في المقال الذي نقلته "جريدة المشير" التونسية في سبتمبر 1911م عن "جريدة الحضارة" التركية، وصف هذا المقال اجتماعا عاما عقد بالعاصمة الجزائر، وخطب فيه الشيخ عبد الحليم بن سماية وهو من كبار علماء الجزائر معارضا للتجنيد الإجباري.[1] ومما جاء في المقال: "ولما وقع الاستدعاء وتسابق المدعوون إلى دار المجلس البلدي والتأم الجمع في قاعة المفاوضات دخل رئيس المجلس "دوغلان" وجلس في كرسي الرئاسة وافتتح بقوله: إن الحكومة الفرنسية رأت الآن أن تحشر أبناء المسلمين المراهقين تحت لوائها الحربي، وأنها وجهت إلى الوالي العام في هذا الشأن أمرا تحثه على استشارة المجالس البلدية في الأقطار الجزائرية.. ولما أتم شيخ المدينة مقاله قام الشيخ عبد الحليم بن سماية، وشرع في الكلام شروعا جميلا، واستدل بآيات قرآنية على أن المسلمين إذا أدوا الخدمة العسكرية للدولة الفرنسية لا يكونون مسلمين بجميع معاني الكلمة، – ولو نالوا من الحرية ما يخول نبغاءهم التربع في دست رئاسة الجمهورية – ودعا إلى أن الحرية والحقوق السياسية إذا منحت للمسلمين مقابل تجنيدهم يكون هناك الضربة القاضية على القومية الدينية والجنسية، إذ يقع اندماجهم بالأمة الفرنسوية نهائيا.

ولما أتم كلامه صاح الأعيان بأنهم موافقون تمام الموافقة على احتجاجه ورفضه للمشروع. ثم أعرب المفتي الحنفي "محمد بوقندورة" عن رأيه بأنه موافق على كلام عبد الحليم بن سماية[2]، الذي يعتبر من أعيان علماء العاصمة ومن أساتذة مدرسة الجزائر الثعالبية وكان من النشطين الذين عارضوا التجنيد الإجباري سنة 1912.[3] وبين بن سماية

[1] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي – من خلال مذكرات معاصر – 1920 /1936، ج1، ص33.

[2] عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق، ج1، ص ص 34،35.

[3] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، ص 58.

أن الحرية السياسية الممنوحة للمجندين الجزائريين مقابل تجنيدهم تكون بمثابة الضربة التي ستقضي على قوميتهم الدينية وجنسيتهم إذ يصبحون مندمجون نهائيا بالأمة الفرنسية.[1]

وبعد فتوى الشيخ ابن سماية توالت الفتاوى والعرائض المناهضة للتجنيد الإجباري، ومن أحسن العرائض التي قدمت للحكومة الفرنسية، عريضة مدينة الخروب وأهم ما ورد فيها من النصوص الدالة على رفض هذا القرار ما يلي:

- قد أزعجنا ما بلغنا أن الدولة الجمهورية عزمت على إدخال مسلمي وطن الجزائر في العسكرية فتحيرنا للغاية وتألمنا للنهاية.
- إننا نطلب من رجالها الفخام أن يزيلوا عنا هذا الإلزام وأن يرفعوا عنا هذا الأمر المؤلم القاسي.
- فنحن لا نرضى بالعسكرية بكل وجه إلا إذا قهرتمونا عليها وجبرتمونا على أدائها، فنطلب إذن أن تساووا بيننا وبينكم في سائر حقوق الوطنية، بشرط عدم إدخالنا في الجنسية أصلا إذ لا ملازمة بين الحقوق والجنسية.[2]

وقد ورد في هذه العريضة أيضا ما يدل على قبول التجنيد ولكن بشروط كما في الفقرة التالية "وإن صممت الدولة ولا محالة ولم تنظر لفقرنا ولا لذلنا، فلتعطنا الحقوق التي يتمتع بها كل من انخرط في سلك العسكرية، ورجال الدولة الفخام لا نظنهم يوافقون على جبران مسلمي الجزائر على العسكرية من غير مساواتهم لأخويهم من المعمرين الفرنسيين واليهود في سائر الحقوق الممنوحة لهما".[3]

---

1)أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ج 4، ص 380.

2)بن قفة سميرة وكرفاح نسيمة، قانون التجنيد الإجباري في الجزائر وانعكاساته من خلال مصادره العربية والفرنسية، إشراف دراوي امحمد، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، سنة2017-2078، ص80-81.

[2] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي، ج 1، ص ص 39،40، 41.

[3] المصدر نفسه، ج 1، ص 41.

ومن العرائض التي قدمها أعيان الجزائر وعلماؤها ما جاء على شكل شكاوي كالرسالة التي كتبها أعيان مدينة قسنطينة عن الحالة بالجزائر في ذلك العهد وأمضاها كل من الشيخ حميدة بن باديس، والشيخ محمد الطاهر بن الحاج، والشيخ علي بن معيزة، والشيخ عمار بن احمد وقد وصفوا الحالة في ثلاث مسائل، وما يتعلق بالموضوع الذي نحن بصدده ورد بالمسألة الثالثة وهو إلزام المسلمين بالدخول في خدمة العسكر بالجبر على حسب الترتيب الجاري في فرنسا، الجواب على هاته المسألة إنها ثقيلة على كافة المسلمين لا يرضون بها ويتألمون منها غاية التألم ويذمه كل طائفة منهم وخصوصا الجبر والإلزام وحيث يكون الأمر كذلك فالأولى والأليق فتح الباب للناس في الدخول في عسكر الطيريور، نعم قد جرت العادة أنه إذا احتاج جانب المخزن للاستعداد للحرب في نازلة يطلب من سكان الأعراش الإعانة في ذلك ويعين على كل فريق عددا معلوما فينقادون لذلك بلا كلفة، فغالب الظن إذا طلب من جانب المخزن من كل عرش عددا معلوما يحملون السلاح ويتعلمون الحرب والسفر أمدا معلوما فإنهم لا يبخلون بذلك.[1]

ويزيد أصحاب هذه العريضة للحيلولة دون تجنيد الجزائريين بنصيحتهم، وأيضا فينبغي التأمل في أنه إذا صار أهل البادية كلهم حاملين السلاح ربما تقع منهم بعض الفتن، ولو مع بعضهم بعضا، ألا ترى أن من جملة عوائدهم الفاسدة إذا تشاجر أحد من عرش مع واحد من عرش آخر قامت الفتنة بين الفريقين وتضاربوا بما يجدونه بأيديهم وربما تقع بينهم الموت فانظر إذا صارت أيديهم عامرة بالسلاح مع هاته الطبيعة"[2]. يلاحظ في هذا الأسلوب الذي اختاره هؤلاء العلماء والأعيان نوع من الليونة المطلوبة في مثل هذه المواقف للحفاظ على أرواح المسلمين الجزائريين خاصة إذا علمنا أن خطبهم موجه لقادة عسكريين.

[1] عمار طالبي، آثار ابن باديس، حياته وآثاره، ج4، ص ص 28،29.

[2] عمار طالبي، آثار ابن باديس، ج 4، ص 29.

المبحث الثاني: الفتاوى الاجتماعية

المطلب الأول: حكم الزواج من الكتابيات[1] :

مما نزل بالساحة الفقهية إبان الوجود الفرنسي في الجزائر مسألة الزواج بالأوروبيات – الكتابيات –، ولا شك أن هذه المسألة قد تكلم فيها الفقهاء المتقدمون، لكن تغير الأزمان والأحوال بالجزائر يوجب على الفقهاء وقتها إعادة النظر في المسألة مراعاة لهذا الاعتبار، وهذا ما سنلاحظه أثناء بحث وعرض النازلة.

اختلف الفقهاء في شأن زواج المسلم من الكتابية إلى قولين، القول الأول: جواز نكاح المسلم للكتابية مع الكراهة وهو رأي جماهير الفقهاء، القول الثاني: تحريم الزواج من الكتابية وهو رأي الإمامية ورأي رُوي عن ابن عمر.[2]

[1] نقلا عن عبد الجليل أولاد حمادي، النوازل المتعلقة بجهاد الجزائريين ضد الاحتلال الفرنسي، ص ومابعدها218.

[2] ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تح علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط3 1424هـ، 2/ 79، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، محمد بن علي بن محمد الشوكاني،

وقد تكلم في هذه المسألة من قبل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في العديد من المواضع، منها مقال بعنوان: **حول مقال صلاحية أحكام الإسلام في كل مكان وزمان،** لصاحبه الحاج بلقاسم البيضاوي نائب رئيس شعبة عين البيضاء وجهه إلى الشيخ الطيب العقبي، وهو رد على مقال نقلته الجريدة في بعض أعدادها لأحد الكتاب يدعى حروش محمد العربي اليعلاوي،[1]الذي يقول بتحريم الزواج بالكتابيات مطلقا، معتمدا في ذلك على تأويل غريب– مخالف لما عليه جماهير فقهاء الإسلام– للآيات الواردة في هذه المسألة، من غير أن يفصل أو يذكر في ذلك قيودا.

قال الحاج بلقاسم البيضاوي في معرض الرد على مقال اليعلاوي الذي حرم الزواج بالكتابيات مطلقا ما نصه:

(... طلع الكاتب بمقدمة جعل فيها أحكام القضاة ليست بصريح الكتاب والسنة وإنما هي آراء من تقدم من أهل المذاهب، فتارة مصيبة صالحة لمائهم الغابر فحسب وتارة مخطئة لم يوفقوا إلى فهم الكتاب أو لضعف الحديث، وكل ذلك ليتوصل ويسهل له الغرض الذي يرمي إليه، وتوصل كذلك بنفي الحرج على المجتهد إن أخطأ وإن أصاب فهو مأجور على كل حال وهذا حق وصواب، ولكن ليهون الغرض الذي هو المنع من تزويج المسلم من الكتابية، ولو جاءت فيه نصوص من الكتاب والسنة وجاء بإيراد صحيح في نظره وعقله وهواه وأورده على من أخذ بأية المائدة من قوله تعالى: **قَالَ تَعَالَى:** ﴿ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [2].

وغلّط كل من أخذ بها وأظهر تفسيرا غريبا للآية، لا يفهم من التخليط، وجاء بآيات كلها مخصصات هذه الآية التي تحوز النكاح بالكتابيات، وقد فهم كل الصحابة هذا الحكم

تح محمود إبراهيم زايد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، دط، 2/ 252. نقلا عن عبد الجليل أولاد حمادي، النوازل المتعلقة بجهاد الجزائريين ضد الاحتلال الفرنسي، ص 218.

[1] ينظر: للمقال في جريدة البصائر، العدد: 36 بتاريخ 09 رجب 1355هـ الموافق 25 سبتمبر 1936 لم أقف على ترجمة لصاحب المقال.

[2] سورة المائدة 5

إلا ابن عمر رضي الله عنهما[1]، وعلى ذلك كل الفقهاء من التابعين ومن بعدهم وقد مضى عملهم وفعلهم وتفسيرهم وأحكامهم المدونة إجماعا بعد عصر الصحابة إلى هذا اليوم الذي كتب فيه هذا الكاتب المجتهد الغيور.

وهذا نص الإمام مالك شيخ الكتاب والسنة الذي بني مذهبه على سد كل ذريعة توصل الممنوع قد قال في الموطأ الذي هو أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى: "النهي عن نكاح إماء أهل الكتاب قال مالك: لا يحل نكاح أمة يهودية ولا نصرانية لأن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ فهن الحرائر من اليهوديات والنصرانيات".[2]

قال شارح الموطأ أبو الوليد الباجي في شرحه على هذا المحل –يريد يعني مالكا رضي الله عنه –: " أن الإباحة إنما تعلقت بالحرائر خاصة دون الإماء لأن التحريم عام في كل مشركة بقوله تعالى: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾[3] ثم خص هذا الحكم بقوله تعالى: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾[4]. فهن الحرائر فأباح تعالى نكاح حرائرهن، وعلى ذلك جماعة الفقهاء".[5] ثم قال: "وقد تزوج جماعة من الصحابة أهل الكتاب، منهم عثمان بن عفان وطلحة بن عبد الله رضي الله عنهما، ولا نعلم أحدا منعه غير عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وتعلق بعموم الآية على ما تقدم". نحن نوافق الناصحين المحذرين الشباب المهذب من المسلمين في انخداعهم بالظواهر، الذين يفضلون الأوروبيات من غير المسلمين على بنات المسلمين من جنسهم، ولا نوافق على هذا الانهماك في تقليد الغير من أهل أوروبا.

---

[1] ينظر: بداية المجتهد 2/ 79.

[2] الموطأ 2/ 49.

[3] سورة البقرة: 221.

[4] سورة المائدة 5

[5] المنتقى، الباجي، تح محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط1 1999م، 130/5.

وأئمتنا إن أجازوا النكاح بهن وفهموا الآية فهما مستقيما على الجواز، لم يتركوا التنبيه على كراهته، فقد كرهه الإمام مالك[1] تنزيها، وعلل ذلك بأنها تلد أولادا ربما تربيهم على شرب الخمر وأكل الخنزير، وتغذيتهم بلبنها المتولد من المحرم، وكذلك ربما لا تغتسل من الجنابة والحيض إلى غير ذلك من المضار الكثيرة، هذا في زمنه هو والإسلام هو الحاكم.[2]

أما الآن فينبغي حرمته قطعا إذا لم يشترط عليها شروطا تضمن له السلامة من هذا المحذور ويكون العقد عند قاض مسلم، أما ما يقع الآن بعقد (ميري) فهو المحرم لعروض هذا الأمر لا أن الإسلام لم يجزه، بل أجازه بالآية الصريحة والعمل الماضي وإجماع المسلمين لكن يراعى فيه الاتفاق على شروط الإسلام.

أما الآن فقد رأينا عجبا من هذا فإن الزوجة الكتابية تصبح حاكمة على الزوج وهو يسارع في رضاها، وتربي أولادها على دينها ولباس جنسها من غير ميز، وإذا مات الزوج قبلها تأخذ الأولاد وتحوزهم على ملتها بقانون، ولا كلام لوارث ذلك الزوج، وقد كثر هذا وعم إلى غير ذلك من المحرمات، فهذا تغرير بالنسل الذي من أجله حرمت إماؤهن؛ لأن الولد يتبع أمه في الرق وأما إن أمن هذا فهو حلال.

وغرضنا ألا يحرف القرآن ولا يغلط من أخذ به وحكم به من أول الزمان. والله يوفقنا وجميع المسلمين إلى اتباع كتاب الله المنزل وسنة نبينا المبين وحكم أصحابه الراشدين، ففي ذلك دواؤنا وسعادتنا في هذه الدنيا والآخرة إنه سميع قريب مجيب. والمرجو من فضلكم نشر هذا المقال نصيحة للدين ودفاعا عنه وعليكم السلام.[3]

وأفتى الشيخ عبد الحميد بن باديس بتحريم الزواج من غير المسلمات، مع القول بالردة أو الإثم على من أقدم على هذا النكاح حسب حالته حيث قال: (ومن تزوج بامرأة من

---

[1] قال الصاوي: " حرمت (الكافرة): أي وطؤها حرة أو أمة بنكاح أو ملك. (إلا الحرة الكتابية) فيحل نكاحها (بكره) عند الإمام. حاشية الصاوي على الشرح الصغير 2/ 420.

[2] ينظر: شرح مختصر خليل للخرشي 5/ 65.

[3] البصائر، العدد: 42 بتاريخ: 21 شعبان 1355 هـ الموافق 06 نوفمبر 1936 ص 8.

جنسية غير إسلامية فقد ورط نسله في الخروج من حظيرة الشريعة الإسلامية، فإن كان راضيا لهم ذلك، ومختارا له على بقائهم في حظيرة الشريعة الإسلامية، فهو مرتد عن الإسلام، جان عليهم، ظالم لهم، وإن كان غير راض لهم بذلك ولا مختارا لهم ذلك على شريعة الإسلام، وإنما غلبته شهوته على ذلك الزواج، فهو آثم بجنايته عليهم وظلمه لهم، لا يخلصه من إثمه العظيم إلا إنقاذهم مما أوقعهم فيه بهجرته بهم).[1]

الذي يهمنا في هذه الفتوى مدى مراعاة البعد الواقعي وما يحمله من مميزات صاحبت واثرت في الحكم على هذه النازلة، فنجد أن الفتوى ارتكزت على أصل سد الذرائع، وارتكزت أيضا على مراعاة المقاصد الشرعية للنكاح في الشريعة الإسلامية.

فمنع زواج الجزائريين من الكتابيات هو سد الذريعة التي توصل إلى الفساد[2]، كما قيل في الفتوى: (أما الآن فقد رأينا عجبا من هذا فإن الزوجة الكتابية تصبح حاكمة على الزوج وهو يسارع في رضاها، وتربي أولادها على دينها ولباس جنسها من غير ميز، وإذا مات الزوج قبلها تأخذ الأولاد وتحوزهم على ملتها بقانون، ولا كلام لوارث ذلك الزوج وقد كثر هذا وعم إلى غير ذلك من المحرمات، فهذا تغرير بالنسل الذي من أجله حرمت إماؤهن لأن الولد يتبع أمه في الرق وأما إن أمن هذا فهو حلال).

فهذه المفاسد المذكورة هي نتاج غياب الحكم الإسلامي الذي يتمثل في قوة واستقلال الدولة الإسلامية، ففي الجزائر لا توجد تلك القوة والاستقلالية بسبب احتلالها من قبل الفرنسيين؛ لأن الفقهاء في السابق لما تكلموا على جواز نكاح الكتابية مع الكراهة علقوا الجواز بدار الإسلام، واختلفوا في دار الحرب، فرأي جماهير الفقهاء يدور مع الحرمة

[1] البصائر، العدد 95، 12 ذي القعدة 1352هـ الموافق 14 جانفي 1937م ص 2.

[2] ينظر: البعد المقاصدي في فتاوى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ص 204.

والكراهة، فإذا كان في دار الإسلام الجواز مع الكراهة ففي دار الحرب تشتد الكراهة، وهناك من فسرها بالتحريم، وبعضهم فسرها بالتنزيه.[1]

ولا يفهم من هذا اعتبار الجزائر دار حرب، وإنما الإشارة إلى شبه تشترك فيه مع دار الحرب وهو في ضعف قوة وشمول سلطان المسلمين من جهة، ومن جهة أخرى الأوروبية تأخذ حكم الكتابية المحاربة التي يحرم الزواج بها.[2]

وقد ذكر الطيب العقبي بعض المفاسد الناجمة عن هذا الزواج حيث قال: "... التزوج بالأجنبيات عن الإسلام اللائي يعتبرهن قانون دولهن سيدات لأزواجهن قوامات عليهم، واللائي يقضي قانون دولهن على أزواجهن إثر وجود عقد النكاح بينهن وبين أزواجهن باندماج الزوج في أمة تلك المرأة، ومغادرته للشريعة الإسلامية في كل ما له صلة بذلك الزواج. وأشنع من ذلك أن ذريته من تلك المرأة يصيرون تبعا لأمهم متجنسين تجنسا يقطع الصلة بينهم وبين الشريعة الإسلامية. فانظر رعاك الله كيف يجني هذا الزوج على نفسه وعلى ذريته من بعده وعلى أمته الإسلامية ".[3]

أما الحديث عن البعد المقاصدي في هذه النازلة فيتجلى في مدى تحقق المقاصد الشرعية للنكاح عند القول بالجواز " وهذا الزواج لا يحصل مقصود الشارع ولا يحققه بل يهدم المصالح الضرورية من دين ونسل وعرض؛ فلا ينبغي أن يؤخذ القران محردا عن معرفة ملابسات المجتمع الذي نزل فيه والمقصود الذي أراد تحقيقه في الناس ".[4]

المطلب الثاني: فتاوى طعام أهل الكتاب[5]

---

[1] ينظر: المبسوط 5/ 91، حاشية الصاوي على الشرح الصغير 2/ 420، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، الشربيني، تح محمد خليل عيتاني، دار المعرفة بيروت – لبنان ط1 1997م، 3/ 249، المغني 10/ 305.

[2] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، تح أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة ط1 2000، 9/ 588.

[3] البصائر، العدد 1295 ذي القعدة 1352هـ الموافق 14 جانفي 1937م ص 1– 2.

[4] البعد المقاصدي في فتاوى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ص 204. نقلا عن ملاح الهواري، الإفتاء والمفتون، ص 226.

[5] . نقلا عن ملاح الهواري، الإفتاء والمفتون، ص 227 وما بعدها.

من النوازل التي دار حولها حديث العلماء ورجال الإفتاء وأسالت الحبر الكثير أيضا مسألة طعام أهل الكتاب، وقد أجاب عنها عدد كبير من العلماء ومن طلبة العلم من مختلف قرى وحواضر القطر الجزائري. وقبل ذكر العلماء المفتين الجزائريين الذين تصدوا لهذه المسألة لا بأس أن نشير إلى من له فضل السبق في الإفتاء حول هذه النازلة وهو الشيخ العباسي السوسي المغربي المالكي من علماء القرن 12هـ/18م، الثامن عشر الميلادي توفي سنة1152م/1739م، وقد ترك مخطوطا في النوازل بعرف بنوازل العباسي[1]، وفيه نص الفتوى في العام أهل الكتاب وما يؤتى به من بلادهم من أمتعة ونحوها".[2]

ومن الذين تناولوا هذه المسألة بالإفتاء من رجال الإفتاء الجزائريين الشيخ الطيب المهاجي الدرس المتطوع بوهران، قال في كتابه أنفس الذخائر: "ولما اشتهرت بتعليم العلم بوهران كانت ترد على الفتاوي والأسئلة مشافهة وكتابة وكنت أجيب عنها في حينها ولكني لم أعتن بتقييدها وجمعها في أوراق فغاب عني أكثرها، استفتيت في ذبائح أهل الكتاب وفي زكاة أوراق البنوك المتعامل بها وفي بيع العنب لعاصره خمرا."[3] وقد وضع عنوانا لمداخلته في هذه المسألة بـ "محصل ما في ذكاة الكتابي"، أشار في أولها إلى أن جمهور المفسرين ومعظم الفقهاء ذاهبون إلى أن طعام أهل الكتاب الذي أحل لنا في سورة المائدة محمول على ذبائحهم ومحصل القول فيها أن الكتابي يحل أنا أكل ذبيحته بشروط ثلاثة:

1- أن يذبح لنفسه.

2- أن يذبح ما يحل له في شرعه.

3- أن لا يذبحه لصنم

[1] ولد بشير جمال، نازلة حكم طعام أهل الكتاب وما يؤتى به من بلادهم من أمتعة ونحوها: المجلة الجزائرية للمخطوطات جامعة وهران، العدد 11، سنة 2014م ص 263. نقلا عن ملاح الهواري، الإفتاء والمفتون، ص 227.

[2] المرجع نفسه، ص ص 261 281.

[3] الطيب المهاجي، أنفس الذخائر وأطيب المآثر، ص 140.

ويزاد شرط رابع وهو أن لا يعيب على الذبيحة، بأن يذبحها بحضرة مسلم عارف بالذكاة الشرعية، فإن انخرم أحد هذه الشروط حرم علينا أكلها. قال الشيخ كنون وشرط عدم الغيبة على الذبيحة صريح في أنه لا يأكل من ذكاتهم إلا ما كانت صفتها موافقة لذكاء المسلمين.

ومن العلماء الذي أفتوا في هذه النازلة أيضا الشيخ ابن عزوز الإمام بمسجد سيدي محمد بن ميمون بقسنطينة وجاءت مداخلته تحت عنوان: رفع الحجاب عن مسألة "طعام أهل الكتاب".[1]

وورد بحث من مدينة سور الغزلان في ذبائح أهل الكتاب من عالم يسمى عبد المعبد، سماه "رفع اللثام والنقاب وإزالة الخمار والجلباب عن مسألة طعام أهل الكتاب"، وختم بحثه بحديث عن الشحوم فقال: الشحوم كلها من هذه الذكاة التي لم يأت بها سلطان أو من شحوم الخيل والبغال والحمير أو من شحوم اليهود المحرمة بنص القرآن، فإن قيل إن الشحوم المجلوبة فيها ما هو طاهر حلال، قلت: الحكم للكثير والغالب فالشحوم النجسة أكثر ولو كانت الشحوم النجسة أقل فإنه يحكم بنجاسة الجميع لأنه لا يمكن التحري فيه.

ومن الذين أفتوا في المسألة الشيخ محمد بن عمرو الصدقاوي من منطقة زواوة، وختم فتواه بقول الإمام ابن رشد: "إنما هذا حكم خصهم الله به فذبائحهم والله أعلم جائزة لنا على الإطلاق وإلا ارتفع حكم آية التحليل جملة". ومنهم أيضا الشيخ السعدوني بن المديني بأورلال الذي أفتى في رسالة سماها: "بحث في ذكاة أهل الكتاب" استهله بقوله: الذي يفيده كلام أئمتنا تصريحا وتلويحا عدم أكل ذبائح الإفرنج لاستحلالهم الميتة وعدم مطابقة ما يفعلون بالحيوان من الوقذ والخنق ولي العنق النوع من أنواع الذكاة الشرعية الأربعة وقضائهم عليه على وجه لا يبيحه ويصيره في حكم الميتة.[2]

[1] "رفع الحجاب عن مسألة طعام أهل الكتاب" النجاح، العدد 440، يوم الجمعة 4 شوال سنة 1345هـ/ 6 ماي 1927 م، ص 13. نقلا عن ملاح الهواري، الإفتاء والمفتون، ص 228.

[2] ملاح الهواري ، المرجع السابق، ص 227.

ولأهمية المسألة كتب حولها الكثير من العلماء، ومنهم من أجاب في المسألة لأكثر من مرة كما فعل الشيخ ابن عزوز الإمام مسجد سيدي محمد بن ميمون بقسنطينة، فإنه بحث في الموضوع ثانية مستهلا بقوله: إن هذه المسألة من تعارض الأدلة وهي من مباحث فن الأصول وعليه فالمسألة تعارض فيها نصان قطعيان لا يمكن ترجيح أحدهما على الأخر حيث جهل التاريخ بأن لم يعلم المتقدم من المتأخر وكأنهما وردا معا فأحدهما عام وهو قوله تعالى: "وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم" والآخر خاص وهو قوله تعالى: "حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به.. " فجكم طعام أهل الكتاب عام أي شامل لأفراد الطعام أي لما ذكى ذكاة شرعية مأخوذا من قوله تعالى: إلا ما ذكيتم. ... وحكم حرمت عليكم الميتة...إلخ خاص لا يصدق على جميع أفراد الطعام بل يصدق على الميتة والدم ولحم الخنزير على فرض أنها من طعامهم كما هو الآن، ولا بد من اعتبار الذكاة الشرعية في المسلم والكتابي لأن الله ذكرها بهاته الصيغة لأن الذكاة في اللغة تمام الشيء يقال ذكيت الذبيحة إذا أتممت ذبحها وشرعا ما قاله الفقهاء، ومما يؤيد ذلك ما روي عن الإمام علي رضي الله عنه قال: لا تأكلوا من ذبائح نصارى العرب بني تغلب فإنهم لم يتمسكوا بشيء من النصرانية إلا بشرب الخمر، وعليه فلا بد من اعتبار الذكاة الشرعية لأنها من الشرائع السالفة ولم تنسخ إلى أن جاء القرآن بذلك كما في ذبح البقرة وفداء إسماعيل عليه السلام.

ومن المفتين الأحرار الذين كتبوا في هذه نازلة الشيخ أبي يعلى الزواوي وهو من الفقهاء والمفتين فقد ألف رسالة أو كتابا سماه كتاب الذبائح.[1] وقد نشرتها جريدة الشهاب، وهذه مقتطفات منها: أشار أولا إلى أن مسألة ذبائح أهل الكتاب تناولها الكثير من المفتين وانقسموا فريقين، وجعل نفسه من الفريق القائل بحليتها، وأنها رخصة خصوصية، وقال: "عالجت المسألة كثيرا ووافقني جم غفير من طلبة العلم، وقرضوا كتابي ذبائح أهل الكتاب،

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، ص80.

وترجمته إلى الفرنسية، "[1]ثم تناول مقالة بعنوان "إبطال القول بحلية الشحوم" للشيخ الحافظي الأزهري بالنقد والتهجم.[2]

ومن شيوخ جمعية العلماء المسلمين الذين كتبوا وأفتوا في هذه المسألة الشيخ مبارك بن محمد الميلي والذي جاءت فتواه في سياق الفتوى الأخيرة التي أوردناها، وأحسن ما يلاحظ في هذه المعركة –كما ذكر– "أن الأمة الجزائرية أصبحت متيقظة لما تنشره صحفها غير غافلة عما تراه ماسا بدينها. ولم تكن هذه المعركة بعيدة عن روح الشدة التي تقمصها كل من أفتى فيها، مع أن هذه النازلة علمية بحتة ليست كمسائل الزوايا مشتبكة بأغراض شخصية تحمل الباحث فيها على خلط بحثه العلمي بالبحث في عرض ضده." وتوجه باللوم على الشيخ الحافظي الذي كان يبدي سخطه من شدة أقلام الكتاب، وينادي باستعمال الرفق في الانتقاد والمجاملة في المناقشة، ولما أفتى في قضية الشحوم إذا به يحمل على حملة على من أجاب بحلية الشحوم من الكتاب وطعن في ابن العربي المعافري.

ثم أخذ مبارك الميلي في رد حجج الحافظي التي لم يتفق معه فيها، ودافع عن ابن العربي في إحدى عباراته "إعرف مترلتك يا حافظي ودع الثرثرة والتحامل على الناس فإنه لا يجهل مكانة ابن العربي في العلم إلا من سفه نفسه وجهل قدره".

[1] الزواوي، "أزمة ذبائح أهل الكتاب وشدة الخلاف فيها"، الشهاب، العدد 106، السنة الثالثة، الخميس 21 محرم 1346م/ 21 جوليت 1927م، ص8.

[2] المرجع نفسه، ص 10.

الخاتمة

خاتمة:

من خلال ما تقدم في موضوع دراستا عن الفتاوى الجزائرية المتعلقة بالاحتلال الفرنسي فهذا الأخير حاول القضاء على الإسلام والعادات والتقاليد والتعليم في الجزائر واستعمل الشباب الجزائري في ثوراته الخارجية من خلال عملية التجنيد في صفوف جيشه.

ولكن كان الرد من خلال الإفتاء الذي يمثل ظاهرة حيوية في المجتمع الجزائري حيث انه السبيل لكثير من القضايا التي تخص المجتمع هذا الأمر الذي دفع بالعلماء والجمعيات الاهتمام بقضاياه من مختلف الجوانب. ومما زاد من أهمية الإفتاء هو الظروف العصيبة التي كان يعيشها الجزائريون في ظل الاحتلال الفرنسي.

فلقد شكلت فئة المفتين في الجزائر خلال العهد الاستعماري الفرنسي جانبا مهما في حياة الجزائريين من خلال الدور الذي يقدمه رجل الإفتاء من اصلاح وما كان لهم من أدوار لم تقتصر على الجانب الديني فقط بل تخطاه الامر الى الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية رغم ما كنت تكيده ايادي الاستعمار من ضغوطات على المفتين وجلعهم تحت سيطرتهم ولذلك كانت تشكل هذه الوظيفة بعدا استراتيجيا مهما في السياسة الفرنسية فكانت عنايتها هذه الشريحة يشمل اختيارهم والسهر على إبراز مكانتهم من خلال إغداق الأوسمة والنياشين على بعضهم كلما برزت الحاجة إلى ذلك.

فلم يسلم التعليم ولا والاوقاف من سياسة فرنسا التدميرية ليكون الرد من المفتين عبر ربوع الوطن على العمل على بناء المساجد ودعم تعليم اللغة العربية والعمل على تعليم العامة شؤون دينهم والتي تحارب الجهل و الأمية و تدريس العامة عن أوامر الدين وبذلك ساهموا في نشر وتعليم الإسلام و اللغة العربية في الجزائر رغم السياسات الاستعمارية التي كانت تحاربهم.

ولم كانت نوازل التجنيد الجبري والهجرة وقضية التجنيس لدمج الكثير من الجزائريين في العادات الفرنسية والابتعاد عن تعاليم الدين الإسلامي، كما انتهجت سياسة التنصير

لنشر المسيحية بين أفراد المجتمع مستعملة كل الطرق والاغراءات والاملاءات، فلقد كانت الفتوى من الوسائل التي استعملها الجزائريون للحفاظ على دينهم الإسلامي ولغتهم العربية مثل الاستفتاء على التجنيد الإجباري، و التجنيس، والاستفتاء حول مسائل دينية واقتصادية واجتماعية كان لها وقع تأثير على سياسة الاحتلال، فقد كانوا عند كل نازلة أو قضية يجدون المفتي عونا لهم في تبيان الطريق السليم.

كما أن الإفتاء لم يترك المسائل الاجتماعية التي عاشها الشعب الجزائري دون أن يكون لها دور فيها فكانت ظاهرة الزواج من الكتابيات تنخر في جسد المجتمع لذلك كانت الفتوى ردا وعملا منها على اصلاح الأخطاء التي وقع فيها الشباب بتشجيع من فرنسا .

الفهارس

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث

فهرس المصادر والمراجع

فهرس المحتويات

فهرس الآيات

الرقم	طرف الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
01	﴿ وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ وَأَحۡسِنُوٓاْۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ١٩٥ ﴾	البقرة	195	45
02	﴿ وَلَا تَنكِحُواْ ٱلۡمُشۡرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤۡمِنَّ ﴾	البقرة	221	68
03	﴿ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ ﴾	المائدة	5	68-67
04	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمۡ فِئَةً فَٱثۡبُتُواْ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرٗا لَّعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ٤٥ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ وَٱصۡبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ٤٦ ﴾	الانفال	46-45	41
05	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ ٧ ﴾	محمد	7	41

الرقم	طرف الحديث	الراوي	الصفحة
01	**« إن شئت حبست أصلها، وتصدقت بها »**	البخاري ومسلم	16
02	**"إذا تبايعتم بالعينة، وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد، سلط الله عليكم ذُلا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم".**	داوود	44
03	**ما من مولود يولد إلا على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه**	البخاري	47

المصادر

القرآن الكريم

المراجع:

أولا: الكتب:

1. 1998م،

2. ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تح علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط3 1424هـ، 2/ 79، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تح محمود إبراهيم زايد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، دط، 2/ 252.

3. ابن مرزوق الخطيب، المسند الصحيح في مآثر مولانا أبو الحسن، تق :محمود بوعباد، شركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1981

4. أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ط1،دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،

5. أبو القاسم سعد الله، محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1990،

6. أحمد بحري، الجزائر في عهد الدايات دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية، ج 1، دار الكفاية، الجزائر، د.ت

7. حسين بن رجب ابن المفتي، تقيدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها، ط1، تر: فارس كعوان، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م

8. خالد بوهند، المذهب الحنفي ورجاله ببلاد المغرب الإسلامي من خلال كتب الطبقات والتراجم، الحواز المتوسطي، ع (07) مخبر البحوث والدراسات الاستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2019م.

9. الزركشي: شرح مختصر الخرقي 268/4 ، ود. نزيه حماد : معجم المصطلحات الاقتصادية

10. سعدي، الجزائر في التاريخ، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013

11. شوقي عطا الله جمل، المغرب العربي الكبير بالعصر الحديث (ليبيا –تونس – الجزائر– المغرب)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977

12. صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1830–1954، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2005 ،

13. صالح فر كوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى) (الجرائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2005)،

14. الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تح أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة ط1 2000، 9/ 588.

15. عبد الحليم الجندي، أشعة الفقه الإسلامي أبو حنيفة الشافعي– مالك بن حنبل، ع 138، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ، مصر 1972م

16. عبد الحميد زوزو، ثورة بوعمامة جانبها العسكري، موفم للنشر الجزائر 2010م

17. عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، ط7،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1994

18. عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي – من خلال مذكرات معاصر – 1920 /1936، ج1

19. عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي، ج 1،

20. عبد الرحمان بن عبد الله الصالح، التنصير تعريفه أهدافه وسائله حسرات المنصرين،

21. عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دارالأمة ، الجزائر،2010

22. عبد الله بن عبد المحسن التركي، أصول مذهب الإمام أحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت 1998

23. عمار طالبي، آثار ابن باديس، حياته وآثاره، ج4،

24. عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002،

25. عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

26. عمير أوي أحميده، رسالة الطريقة القادرية في الجزائر الجزائر : دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2003)،

27. كفاح جرار، زوايا ثائرة من اللوحة والقلم إلى البندقية، منشورات الأنيس، الجزائر، د ت ،

28. لسان العرب 9/359-360 ، ومحمد رواس قلعجي : معجم لغة الفقهاء ص508 .

29. المبسوط 5/ 91، حاشية الصاوي على الشرح الصغير 2/ 420، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، الشربيني، تح محمد خليل عيتاني، دار المعرفة بيروت – لبنان ط1 1997م، 3/ 249، المغني 10/ 305.

30. محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1954، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر 2008،

31. محمد ابو زهرة، ابو حياته وعصره وارائه وفقهه ، ط2، دار الفكر العربي، د م

32. محمد أبو زهرة، ملك حياته وعصره، آراءه وفقهه، ط1، دار الثقافة العربية للطباعة دمشق، سورية، 1365/ 1946م،

33. محمد الأزرق، الكتاتيب القرآنية في الجزائر ودورها في المحافظة على وحدة الأمة وأصالتها، دار العرب للنشر والتوزيع، الجزائر،2002

34. محمد الصالح الصديق، رحلة في أعماق الثورة، دار هومة الجزائر دط،

35. محمد الصالح بجاوي، متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830-1918. دار القصبة للنشر، الجزائر، ط1 2009.

36. مصطفى أحمد بن حموش، المدينة والسلطة، دار البشائر، ط1، 1999

37. مصطفى همشاوي، جذور نوفمبر1954 ، في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2010،

38. المنتقى، الباجي، تح محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط1 1999م، 130/5.

39. مصطفى بن الناصر وينتن، آراء الشيخ احمد بن يوسف اطفيش العقدية، جمعية التراث – المطبعة الغربية، غرداية – الجزائر، 1996م-1417ه

40. ناصر الدين سعيدوني والمهني البوعبدلي، الجزائر في التاريخ العهد الثاني، م، و، ك، الجزائر، 1984،

41. ولد بشير جمال، نازلة حكم طعام أهل الكتاب وما يؤتى به من بلادهم من أمتعة ونحوها: المجلة الجزائرية للمخطوطات جامعة وهران، العدد 11، سنة 2014م

42. يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1 ، دار الهدى الجزائر،2009

ثانيا: المذكرات

43. بخوش صبيحة، وضعية التعليم في الجزائر في العهد العثماني، المدرسة العليا الاساتذة في الآداب والعلوم الانسانية، ب س

44. بن قفة سميرة وكرفاح نسيمة، قانون التجنيد الإجباري في الجزائر وانعكاساته من خلال مصادره العربية والفرنسية، إشراف دراوي امحمد، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، سنة2017-2078،

45. بوغانم غزالة، الطريقة العلاوية في الجزائر ومكانتها الدينية والاجتماعية (1909-1934)، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، قسم التاريخ والآثار، سنة 1428-1429ه/2007-2008م،

46. حاج ابراهيم حاج احمد، المؤسسة التنصيرية في الصحراء الجزائرية في نهاية القرن 19م (مزاب والهقار نموذجا)، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة 2، (2011-2012).

47. حسين بوخلوة، عبد الكريم الفكون القسنطيني حياته وآثاره، ماجستير، التاريخ والحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2008م /2009م،

48. رملي سمية، التجنيس الفرنسي في الجزائر وموقف الجزائريين منه (1862-1937)تح قاصيري محمد السعيد، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم تاريخ، جامعة محمد بوضياف مسيلة، سنة 2017-2018،

49. صليحة بردي، الممارسة التعليمية في الجزائر أثناء الحكم العثماني دراسة في الواقع والمعطيات ، مجلة الذاكرة، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (عين الدفلى) ، الجزائر ، 2018

50. طيار ليلى، النشاط السياسي للكاردينال لا فجيري في الجزائر (1868-1892)منطقة القبائل نموذجا وتحت إشراف علي آجقو، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الحديث والمعاصر و كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية و قسم تاريخ و جامعة محمد خيضر بسكرة سنة 2012-2013،

51. عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر، دكتوراه ، التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2000م_2001م،

52. عبد الجليل أولاد حمادي، النوازل المتعلقة بجهاد الجزائريين ضد الاحتلال الفرنسي جمعاً ودراسة ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإسلامية، 2020-2021،

53. عبد القادر بلجة، مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري 1907- 1945، أطروحة دكتوراه، إشراف الأستاذ الدكتور محمد مجواد، جامعة سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2016/2015،

54. لبنى مهدي، صباح شريفي، الحركة التعليمية في الجزائر العثمانية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر ، 2010

55. لطيفة حمصي، هيئة الإفتاء بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني قراءة في وثائق المحاكم الشرعية، مجلة العلوم الإنسانية، ع (41)، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2014م،

56. ليلى بوهالي، مؤسسة الإفتاء في الجزائر خلال العهد العثماني، القرنين(10-13 هـ، 16-19م) ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ الجزائر الحديث، جامعة محمد بوضياف. المسيلة ، 2018-2019

57. محمد صالح أشرف سيد ، المراكز الثقافية في دار السلطان (الجزائر) أواخر العصر التركي، أماراباك، ع (07)، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا جامعة قطر النرويج، 2013م.

58. ملاح الهواري، الإفتاء والمفتون في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي، دكتوراه ، التاريخ والحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة ، وهران، 1436هـ 1437هـ / 2015-2016م.

59. ملاح الهواري، الإفتاء والمفتون في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي(1830-1962)إشرف بن نعيمة عبد المجيد، مذكرة نيل شهادة الدكتوراه، قسم الحضارة الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة 1 وهران، سنة 2015-2016،

60. منى بن التومي، قوانين ومشاريع التجنيس الفرنسية وموقف الجزائريين منها (1865-1936)إشراف فتح الدين بن أزوار، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية وقسم التاريخ، سنة 2015-2016،

سليمة زاوي، التعليم العربي في الجزائر من خلال جريدة البصائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم تاريخ، جامعة حمه لخضر، الوادي، سنة 2018-2018،

ثالثا: المجلات

61. جمال حواوسة، أساليب ووسائل التنصير في المؤسسات التعليمية الجزائرية مقاربة سويسيو – تاريخية، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، مجلد 7 عدد 14، جامعة محمد بوضياف مسيلة، سنة 2018

62. رشيدة شدري معمر، المراكز التعليمية في الجزائر العثمانية 1518-1830م، مجلة معارف ، جامعة البويرة، 2016

63. زهية دباب، وردة برويس، السياسة التعليمية في الجزائر في العهد العثماني قراءة سوسيو تاريخية، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، جامعة 20 أوت 1955سكيكدة ، 2021.

64. محمد مرغيث، سياسة التنصير ودورها في المخطط الاستعماري الفرنسي، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 04، جامعة محمد بوضياف مسيلة، سنة 2017

65. يحي بوعزيز، "أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين"، مجلة الثقافة ، العدد 36، الجزائر، 1981.

رابعا: المواقع

https://www.aljazeera.net/news/miscellaneous/2019/5/31/مسجد-الجزائر-استعمار-الإمبراطورية

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر	//
اهداء	//
مقدمة	أ- هـ
الفصل الأول مكانة المؤسسة الفقهية في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي	
المبحث الأول: الحالة العلمية قبيل الاحتلال الفرنسي للجزائر	07
المطلب الأول: التعليم في العهد العثماني	07
المطلب الثاني: أهمية الوقف في تمويل التعليم	16
المبحث الثاني: الإفتاء والمفتون في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي	25
المطلب الأول: الإفتاء خلال العهد الفرنسي	25
المطلب الثاني: المذاهب الإسلامية	34
الفصل الثاني الفتاوى المتعلقة بالاحتلال الفرنسي للجزائر	
المبحث الأول: الفتاوى السياسية	37
المطلب الأول: فتاوى الجهاد	37
المطلب الثاني: فتاوى التنصير	46
المطلب الثالث: فتاوى التجنيس	55
المطلب الرابع: فتاوى التجنيد الإجباري	59
المبحث الثاني: الفتاوى الاجتماعية	66
المطلب الأول: فتاوى الزواج من الكتابيات	66
المطلب الثاني: فتاوى طعام أهل الكتاب	71
الخاتمة	77
قائمة المراجع	82
فهرس المحتويات	89

الملخص باللغة العربية:

هدفت الدراسة الى التعرف على الفتاوى المتعلقة بالاحتلال الفرنسي للجزائر حيث تعتبر الفتاوى من الأمور الضرورية للحياة في المجتمع الجزائري حيث أن الاستعمار حاول طمس الهوية والقضاء على التعليم مما كان للفتاوى والمفتين رد على كل القضايا مثل التجنيس والجهاد والتنصير والتجنيد وكذلك الأمور الاجتماعية التي عاشها المجتمع خلال فترة الاستعمار حيث اعتمدنا على لمنهج التاريخي لعرض مكانة مؤسسة الإفتاء قبل الاحتلال الفرنسي، والمنهج الوصفي لبيان الفتاوى التي كما وردت عن أصحابها وجهاتها، والمنهج الاستقرائي لاستقراء النصوص الواردة وتمحيصها، والمنهج التحليلي لتحليل الفتاوى وبيان مجالاتها.

الكلمات المفتاحية: الفتاوى، الإفتاء، التعليم، الأوقاف

Abstract

The study aimed to identify the fatwas related to the French occupation of Algeria, where fatwas are considered among the necessary things for life in Algerian society, as colonialism tried to obliterate identity and eliminate education, which was for fatwas and muftis to respond to all issues such as naturalization, jihad, Christianization and conscription, as well as social matters that the community experienced during the period Colonialism, where we relied on the historical approach to display the status of the Ifta Institution before the French occupation, the descriptive approach to explaining the fatwas that were reported from their authors and their destinations, the inductive approach to extrapolate and scrutinize the received texts, and the analytical approach to analyzing fatwas and clarifying their fields.

Keywords: fatwas, fatwas, education, endowments